شرح

المنظومة البيقونية

كتبه:

أبو الحارث محمد بن إبراهيم خرّاج السلفي الجزائري

قدَّم له:

فضيلة الشيخ المحدث يحيى بن علي الحجوري

حفظه الله تعالى

11

تقديم

الشيخ المحدث يحيى بن علي الحجوري حفظه الله

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره, وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله,

أما بعد,

فقد اطلعت على شرح أخينا أبي الحارث محمد بن إبراهيم الجزائري حفظه الله على المنظومة البيقونية, فرأيته قد شرحها بفهم وخبرة وأتى فيها بنقولات من الشروح السابقة مفيدة, وهذا من ثمار مثابرته في الدروس, وجدِّه في طلب العلم النافع, نسأل الله عز وجل أن يزيدنا وإياه من فضله.

يحيى بن علي الحجوري

1محرم 1424هـ

مقدمات في علم الحديث

تعريف علم الحديث:

قال الشيخ عز الدين بن جماعة: (علم الحديث علم بقوانين يُعرَف بها أحوال السند والمتن).

موضوع علم الحديث:

السند والمتن.

غاية علم الحديث:

معرفة الصحيح من غيره.

السند أو (الإسناد): هو سلسلة الرواة الموصلة إلى المتن.

المتن: هو ما انتهى إليه السند من كلام.

مثال السند والمتن:

قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى: [حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيُّ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيَّ يَقُولُ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْمِنْبَرِ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ[1]].

- سند الحديث هو من قول الإمام البخاري (حدثنا الحميدي) إلى قوله (سمعت رسول الله ρ يقول).
- متن الحديث هو من قول النبي ρ (إنما الإعمال بالنيات) إلى قوله ρ (فهجرته إلى ما هاجر إليه).
- رواة الحديث هم: الحميدي عبدالله بن الزبير, سفيان, يحيى بن سعيد الأنصاري, محمد بن إبراهيم التيمي, علقمة بن وقاص الليثي, عمر بن الخطاب τ.
- صحابي الحديث: عمر بن الخطاب τ.

---

(1)هكذا أخرجه البخاري, باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله "... بدون قوله " (فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله) .

ـ مُصَنِّف الحديث (أي الذي أخرج الحديث): الإمام البخاري.

ـ ما معنى (الحديث أخرجه فلان)؟

الجواب: معنى (الحديث أخرجه فلان) أي رواه بالسند.

ـ الحديث: هو ما ورد عن النبي ρ من قول أو فعل أو تقرير(سكوت عن فعل حدث أمامه) أو صفة (خَلْقية أو خُلُقية).

مثال الحديث القولي: عن عمر بن الخطاب τ قال سمعت رسول الله ρ يقول: (إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْه).

مثال الحديث الفعلي: عن حذيفة بن اليمان τ قال: كان رسول الله ρ إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك).

مثال الحديث التقريري: عن ابن عباس τ قال (أهدت خالتي أمّ حُفَيد إلى رسول الله ρ سمناً وأَقِطاً وأضُبًّا, فأكل من السمن والأقِط وترك الضّبَّ تقذُّراً, وأُكِلَ على مائدة رسول الله ρ ولو كان حراماً ما وأُكِلَ على مائدة رسول الله ").

مثال الحديث الوصفي (صفة خَلْقية): عن البراء τ قال: (كان رسول الله ρ أحسن الناس وجهاً وأحسنَه خَلْقاً ليس بالطويل الذاهب ولا بالقصير).

مثال الحديث الوصفي (صفة خُلُقية): عن أنس بن مالك τ قال: (كان رسول الله ρ أحسن الناس خُلُقاً)؛ وعنه أيضاً قال: (خدمت النبي ρ تسع سنين فما أعلمه قال لي قطُّ: لِمَ فعلت كذا وكذا؟ ولا عاب عليَّ شيئاً قط).

ما هو الفرق بين الحديث والأثر والخبر؟

- الحديث: يختص بما أضيف للرسول ρ.
- الأثر: يختص بما أضيف إلى من دون الرسول ρ من الصحابة أو التابعين أو من بعدهم. وقد يطلق الأثر على ما أضيف للرسول ρ بالتقييد, مثل أن يقال: (وفي الأثر عن النبي ρ...) أما عند الإطلاق فهو ما أضيف إلى الصحابي فمن دونه.

مثال الأثر: قول الحسن البصري في الصلاة خلف المبتدع: (صلِّ وعليه بدعتُه).

- الخبر: يعم الحديث والأثر.
- ينقسم الحديث باعتبار القبول وعدمه إلى: صحيح وحسن وضعيف.

المنظومة البيقونية

أَبْـدَأُ بالحمْـدِ مُصَـلِّياً عَلـى ... محمـدٍ خَيْـرِ نَبـيٍّ أُرْسِـلا

وَذِيْ مِنَ اقْسامِ الحدِيثِ عِدَّهْ ... وَكُـلٌّ واحـدٍ أَتَـى وَحَـدَّهْ

أَوَّلُها الصَّحِيْحُ وَهْوَ ما اتَّصَلْ ... إسْـنادُه ولـمْ يَشُـذَّ أو يُعَـلْ

يَرْوِيْهِ عَـدْلٌ ضابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ ... مُعْتَمَـدٌ فـي ضَـبْطِهِ ونَقْلِـهِ

والحَسَنُ الْمَعْرُوفُ طُرْقاً وَغَدَتْ ... رِجَالُهُ لا كَالصَّحِيْحِ اشْتَهَرَتْ

وَكُـلُّ ما عَـنْ رُتْبَـةِ الحُسْـنِ ... فَهْوَ الضَّعيفُ وَهْوَ أقْساماً كَثُرْ

قَصُـرْ ... وَمـا لِتـابِعٍ هُـوَ الْمَقْطُـوْعُ

وَمـا أُضِـيفَ لِلنَّبِـيْ الْمَرْفُـوْعُ ... رَاوِيْهِ حَتَّى الْمُصْطَفَى وَلَمْ يَبِنْ

وَالْمُسْنَدُ الْمُتَّصِلُ الإسْنادِ مَنْ ... إسْـنادُهُ لِلْمُصْـطَفَى فَالْمُتَّصِـلْ

وَمـا بِسَـمْعِ كُـلِّ راوٍ يَتَّصِـلْ ... مِثْـلُ أمـا وَاللـهِ أنْبـاني الفَتـى

مُسَلْسَلٌ قُلْ ما على وَصْفٍ أتى ... أوْ بَعْـدَ أنْ حَـدَّثَني تَبَسَّـما

كَـذَاكَ قَـدْ حَدَّثَنِيْـهِ قائمـا ... مَشْـهُوْرُ مَـرْوِيْ فَـوْقَ مـا ثَلاثَـهْ

عَزِيْـزُ مَـرْوِيْ اثْنَـيْنِ أوْ ثَلاثَـهْ ... وَمُـبْهَمٌ مـا فِيْـهِ رَاوٍ لَـمْ يُسَـمْ

مُعَنْعَنٌ كَعَنْ سَعِيْدٍ عَنْ كَرَمْ ... وَضِـدُّهُ ذاكَ الـذي قَـدْ نَزَلـا

وَكُـلُّ مَـا قَلَّـتْ رِجالُـهُ عَلـا ... قَـوْلٍ وَفِعْـلٍ فَهْـوَ مَوْقُـفٌ زُكِـنْ

وَمَا أَضَفْتَهُ إلى الأَصْحابِ مِنْ ... وَقُـلْ غَرِيْـبٌ مَـا رَوَى رَاوٍ فَقَـطْ

وَمُرْسَـلٌ مِنْـهُ الصَّـحَابِيُّ سَـقَطْ ... اسْـنَادُهُ مُنْقَطِـعُ الأَوْصَـالِ

المنظومة البيقونية وشرحها

- قال الناظم رحمه الله تعالى:

أَبْـدَأُ بالحمْـدِ مُصَـلِّياً محمدٍ خَيْرِ نَبيٍّ أُرْسِلا

- معنى البيتين:

(**أبدأ**) منظومتي (**بالحمد**) لله تعالى (**مصلياً**) أي حال كوني مصلياً (**على محمد خير نبي أرسلا**) لعموم الخلق (**وذي**) اسم الإشارة (**من اقسام الحديث عده**) أي: عدد ليس بالكثير (**وكل واحد**) من هذه الأقسام (**أتى**) أي: يأتي في النظم (**وحده**) أي مع تعريفه.

- قال الناظم رحمه الله تعالى:

أَوَّلُها الصَّحِيْحُ وَهْوَ ما إسْنادُه ولَمْ يَشُذَّ أو

- معنى البيتين:

(**أولها**) أي: من الأقسام (**الصحيح**) لذاته, أما الصحيح لغيره فهو الحسن لذاته إذا رُوي من طريق أخرى مثله أو أقوى منه فسمي صحيحاً لغيره لأن الصحة لم تأت من ذات السند وإنما جاءت من انضمام غيره له (**وهو**) أي: الحديث الصحيح لذاته (**ما**) أي: متن الحديث الذي (**اتصل إسناده**)

أي: إسناد ذلك المتن, والاتصال هو سماع كل راوٍ من الراوي الذي يليه أي من شيخه (**ولم يشذ أو يعل**) أي: ولا يكون الحديث شاذاً ولا مُعَلاًّ وسيأتي ـ إن شاء الله ـ ما هو الشذوذ وما هي العلة القادحة في صحة الحديث (**يرويه عدل**) أي: يروي هذا الحديث راوٍ متصف بالعدالة وسيأتي ـ إن شاء الله ـ ما هو العدل (**ضابط**) أي: وكذلك لا بد أن يكون هذا الراوي متصفاً بالضبط وسيأتي ـ إن شاء الله ـ ما هو الضبط (**عن مثله**) أي: يروي هذا الحديث عدلٌ ضابطٌ عن عدلٍ ضابطٍ من أول السند إلى منتهاه (**معتمد في ضبطه ونقله**) أي: هذا الراوي الضابط مُعْتَمَدٌ في ضبطه من صدره لما يمليه ونقله من كتابه لما يرويه.

ـ تعريف الصحيح (لذاته): هو الذي اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً.

ـ ويُعلم من هذا التعريف أن شروط الصحة أربعة:

1- اتصال السند: وهو سماع كل راوٍ من الراوي الذي يليه.

2- أن يكون رواة الحديث من العدول الضابطين؛

العدل هو: كل مسلم بالغ عاقل سليم من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

- خرج بِهذا التعريف مجهول العين ومجهول الحال والمبهم.

تعريف مجهول الحال والعين والمبهم:

- مجهول العين: هو من لم يروِ عنه إلا واحد ولم يعدِّله ولم يجرِّحه معتبر.
- مجهول الحال: هو من لم يروِ عنه إلا اثنان فصاعداً ولم يعدِّله ولم يجرِّحه معتبر. (ويشترط أن يكون الاثنان عدلين كما ذكر ذلك الزيلعي في (نصب الراية)).
- المبهم: هو الراوي الذي لم يُسَمَّ. مثال: عن رجل.

فائدة: المستور هو مجهول الحال (كما ذكر الحافظ ابن حجر في (النُّزهة))

- مراد قوله (المعتبر) في التعريف: إمام معتدل في الجرح والتعديل.
- فأخرج بقوله (معتبر): المتشدد إذا جرَّح والمتساهل إذا عدَّل.
- مثال المعتدل: أحمد بن حنبل.
- مثال المتشدد: أبو حاتم الرازي.
- مثال المتساهل: ابن حبان.

- خرج بقوله (مسلم): الكافر.
- خرج بقوله (بالغ): غير المميز أو غير البالغ – على نزاع-.

- خرج بقوله (سليم من أسباب الفسق): غير السليم من أسباب الفسق.

والفسق نوعان: 1- بشبهة؛ مثل الخوارج والشيعة والمرجئة... (وفي روايتهم تفصيل).

2- بشهوة؛ مثل شرب الخمر والزنا والسرقة...

المبتدع: للعلماء فيه مذاهب:

- منهم من يقول: يُرد حديث الداعية ويقبل حديث غير الداعية.
- ومنهم من يقول: يُرد حديث من روى من يشُدُّ بدعته سواء كان داعية أو غير داعية.
- منهم من يرى رده مطلقاً.
- منهم من يرى قبوله مطلقاً.

- خرج بقوله (وخوارم المروءة): غير السليم من أسباب خوارم المروءة.

والمروءة هي: اجتناب ما يُذم بالعرف؛ وهي تختلف باختلاف الزمان والمكان.

تنبيه: الصحابة كلهم عدول.

- الضبط ينقسم إلى قسمين:

- ضبط الصدر: وهو أن يحفظ الراوي ما سمعه حفظاً يمكنه من استحضاره متى شاء.
- ضبط الكتاب: وهو أن يصون كتابه الذي كتب, منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه ولا يدفعه إلى من لا يصونه ويمكن أن يغيِّر فيه أو يبدِّل.

- خرج بقوله (الضبط): شديد التخليط, المغفل, الضعيف, صاحب الأوهام, من قيل فيه صدوق أو نحو ذلك من ألفاظ رجال الحديث الحسن.

3- عدم الشذوذ: وهو (أي: الشذوذ) رواية الراوي المقبول مخالفاً هو أولى منه عدداً أو توثيقاً.

مثال الشذوذ في المتن والإسناد:

مثال(1) في مخالفة الضابط لمن هو أُضبط منه في المتن:

ما أخرجه أبوداود في (السنن) (2337) من طريق: همام بن يحيى, قال: حدثنا قتادة, عن الحسن, عن سَمُرة, عن رسول الله ρ, قال:

(كُلُّ غلام رهينةٌ بعقيقته, تذبح عنه يوم السابع, ويحلق رأسه ويُدْمى).

قال أبو داود: (خولف همام في هذا الكلام, وهو وهَمٌ من همام, وإنما قالوا: (يُسَمَّى) فقال همام: (يُدْمى), وليس يُؤْخَذُ بِهذا).

قلت: همام وإن كان من أصحاب قتادة, إلا أنه ليس من الطبقة الأولى من أصحابه, وهو صاحب أوهام فيما يرويه عنه, وإن كان ثقة, وقد خالف الأكثر والأضبط ممن روى هذا الحديث على الصواب, فقالوا: (يُسَمَّى), منهم سعيد بن أبي عروبة, وهو من أثبت أصحاب قتادة, وأبان بن يزيد العطار, فرواية همام بِهذا اللفظ شاذة, والأصح رواية الجماعة.

مثال (2) في مخالفة الضابط لمن هو أضبط منه في الإسناد:

ما أخرجه الإمام أحمد (382/5و402), والبخاري (52/1), ومسلم (228/1), وأبوعوانة (198/1), وأبو داود (23) والترمذي (13), والنسائي (19/1و25), وابن ماجه (305) من طُرُق: عن الأعمش, عن أبي وائل, عن حذيفة بن اليمان:

أن النبي ρ أتى سباطة قوم فبال عليها قائماً, فأتيته بِوَضُوء, فذهبت لأتأخر عنه, فدعاني حتى كنت عند عقبيه, فتوضأ ومسح على خفيه.

قلت: وقد روى هذا الحديث عن الأعمش على هذا الوجه جماعة منهم:

ابن عيينة, ووكيع, وشعبة, وأبو عوانة, وعيسى بن يونس, وأبو معاوية, ويحيى بن عيسى الرملي, وجرير بن حازم.

وخالفهم أبوبكر بن عياش ـ وهو ثقة له أخطاء ـ فرواه عن الأعمش, عن أبي وائل, عن المغيرة بن شعبة به.

قال الحافظ أبو زرعة الرازي: (أخطأ أبوبكر بن عياش في هذا الحديث, الصحيح من حديث الأعمش, عن أبي وائل, عن حذيفة به).

4- عدم العلة القادحة الخفية: وهي سبب يقدح في صحة حديث ظاهره الصحة والخلو منها, ولا تظهر إلا للمتبحر في هذا العلم الشريف.

- خرج بقوله (القادحة): غير القادحة وهي (أي العلة غير القادحة) إذا وجدت في الحديث علة قادحة ثم أُزيلت وسلم الحديث من العلة, كإبدال ثقة بثقة وكذلك كعنعنة المدلِّس الذي تضر عنعنته ثم جاء من طريق تنتهي إلى ذلك المدلس وفيها تصريحه بالسماع...
- خرج بقوله (الخفية): الظاهرة وهي (أي: العلة الظاهرة): أنواع الانقطاع إلا الإرسال الخفي, عدم العدالة, انخرام الضبط.

تنبيه: العلة القادحة تعرف بجمع طرق الحديث.

- خرج بقوله (عاقل): المجنون.

ملاحظات:

- لماذا لا نقول في تعريف الصحيح: هو الحديث الذي اتصل سنده بنقل الثقة عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معلَّلاً ؟ الجواب: كلمة (العدل الضابط) لا بد منها لأن تعريف الثقة عند العلماء مختلف فيه: بعضهم يرى أن الثقة هو الذي لم يُجْرحْ وبعضهم يرى أن الثقة هو الذي صح سماعه من شيخه وإن كان سيء الحفظ أو كان مُغفّلاً...
- إذا قيل لك: الشذوذ من جملة العلل القادحة الخفية فلا حاجة إلى إفراده بالتعريف بقيد مستقل, وإلا لزمنا أن نقول في التعريف: ولا يكون مضطرباً ولا مدرجاً ولا كذا ولا كذا... فالاضطراب والإدراج والشذوذ من جملة العلل القادحة الخفية: فلماذا خصوا نوع الشذوذ من جملة الأحاديث المعلة وذكروه في تعريف الحديث الصحيح ؟

الجواب: لأن الفقهاء والأصوليين لا يَعُدُّون مخالفة المقبول لمن هو أولى منه عدداً أو توثيقاً علة قادحة, خلافاً للمحدثين. لهذا جعل المحدثون عدم الشذوذ قيداً مستقلاً في تعريف الحديث الصحيح.

- لماذا لا نقول في تعريف الصحيح: هو الحديث الذي اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى النبي ρ ولا يكون شاذاً ولا معللاً

؟ الجواب: لأن هذا التعريف ليس خاصاً بالمرفوع بل هو للمرفوع وللموقوف وللمقطوع.

- هل هناك فرق بين قولهم في تعريف الصحيح: (من غير شذوذ ولا علة) و قولهم (ولا يكون شاذاً ولا معللاً) ؟الجواب: لا شك أن قولهم: (ولا يكون معللاً) أدق من قولهم (ولا علة) لأن العلة كلمة عامة تدخل فيها القادحة وغير القادحة والظاهرة والخفية, فعلى هذا احتاج من يقول بالقول الأول إلى قولهم: (ولا علة قادحة خفية) ولم يحتج لذلك من قال بالقول الثاني ـ أي: (ولا يكون معللاً) ـ لأن الحديث لا يكون معللاً إلا بوجود علة قادحة خفية فيه, ولو لم تكن قادحة خفية لَمَا صح تسميته بالمعلل.
- هل الأصل في الحديث عدم العلة حتى تثبت العلة أم أنه لا بد أن نتأكد من عدم وجود العلة ؟ الجواب: الثاني هو الصواب وهو الذي رجحه الحافظ ابن حجر رحمه الله في (النكت) (484/1), والسخاوي رحمه الله في (فتح المغيث) (18/1-19) فلا بد أن نتأكد من عدم وجود العلة حتى نحكم على الحديث بأنه صحيح.
- أول من اعتنى بجمع الحديث النبوي الشريف: الإمام محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري.

- أول من اعتنى بجمع الحديث الصحيح النبوي الشريف: الإمام أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري ثم تلاه تلميذه الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري.
- كيف قُبِلَت رواية المبتدعة مع أن هذا يُنافي العدالة التي هي شرط في صحة الحديث ؟ الجواب: لو رُدَّ حديث هؤلاء لذهبت جملة من الأحاديث النبوية وهذه مفسدة بيّنة. قال الحافظ الذهبي رحمه الله في (الميزان) (118/1) عند ترجمة أبان بن تغلب الكوفي: (شيعي جلد, لكنه صدوق, فلنا صدقه وعليه بدعته).
- بعض ألفاظ التعديل الدالة على رجال الصحيح: أوثق الناس, أمير المؤمنين في الحديث, ثقة حافظ, ثقة ثقة, ثقة, عدل ضابط, مستقيم الحديث...
- متى تشترط العدالة: هل في أثناء التحمل أو في الأداء؟

الجواب: تشترط العدالة في الأداء لأن الراوي قد يكون حال التحمل كافراً كتابياً أو وثنياً مثل أبي سفيان حين كان بأرض الروم وجاء كتابُ النبيρ إلى هِرَقْل عظيم الروم فأرسل إليه هرقل وسأله أسئلة يُعرَف بِها صدق النبي (القصة في "صحيح البخاري"), كان ذلك حال كفره, وحدَّث بِها حال إسلامه فقُبِلت. ولو أن رجلاً كان مسلماً وسمع أشياء

ثم ارتد وحدّث بِها لا تقبل منه. إذن تُشترط العدالة في حال الأداء لا في حال التحمل لأن الرجل وإن كان كافراً فاجراً قبل إسلامه فإن إسلامه يمنعه أن يكذب على رسول الله ρ وأن يحكي شيئاً ما رآه ولا سمعه.

– هل يلزم من صحة السند أو ضعفه صحة المتن أو ضعفه؟

الجواب: لا يلزم ذلك, لأن السند قد يكون ضعيفاً لكن المتن ورد من طرقٍ أخرى صحيحة أو حسنة أو ضعيفة ضعفاً ينجبر فيتقوى بِها الحديث, وقد يكون السندُ صحيحاً لكنّ المتنَ شاذٌ أو معللٌ[1].

ـ مثال الصحيح من الحديث: ما أخرجه البخاري في "صحيحه": قال حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ وَالْجُبْنِ وَالْهَرَمِ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ)

ـ فقد استوفى هذا الحديث شروط الصحة:

[1] قال الشيخ يحيى بن علي الحجوري. حفظه الله تعالى. تعليقاً على هذا الكلام: على أن هذا هو الأشهر أن السند إذا ضعف ضعف ذلك المتن وإذا صح صح ذلك المتن.

1- اتصال السند من أوله إلى آخره: فأنس بن مالك صحابي سمع النبي ρ, وسليمان بن طرخان – والد المعتمر- قد صرح بالسماع من أنس ومثله المعتمر قد صرح بالسماع من أبيه وكذلك مسدد قد صرح بالسماع من معتمر وكذلك البخاري رحمه الله قد صرح بسماع هذا الحديث من مسدد.

2- توفر العدالة والضبط في رواة السند من الصحابي أنس بن مالك τ إلى مخرِّج الحديث: الإمام البخاري رحمه الله.

- فأنس بن مالك τ: صحابي, وكل الصحابة عدول رضي الله عنهم.
- وسليمان بن طرخان – والد المعتمر-: ثقة عابد.
- معتمر: ثقة.
- مسدد: ثقة حافظ.
- البخاري: جبل الحفظ وإمام الدنيا في فقه الحديث.

3- وكذلك هذا الحديث غير شاذ.

4- ولا هو معلل.

فاستوفى بذلك شروط الصحة, ولذلك أخرجه البخاري في "صحيحه".

يمكن تلخيص ما ذكرناه فيما سبق من خلال الرسوم التخطيطية التالية:

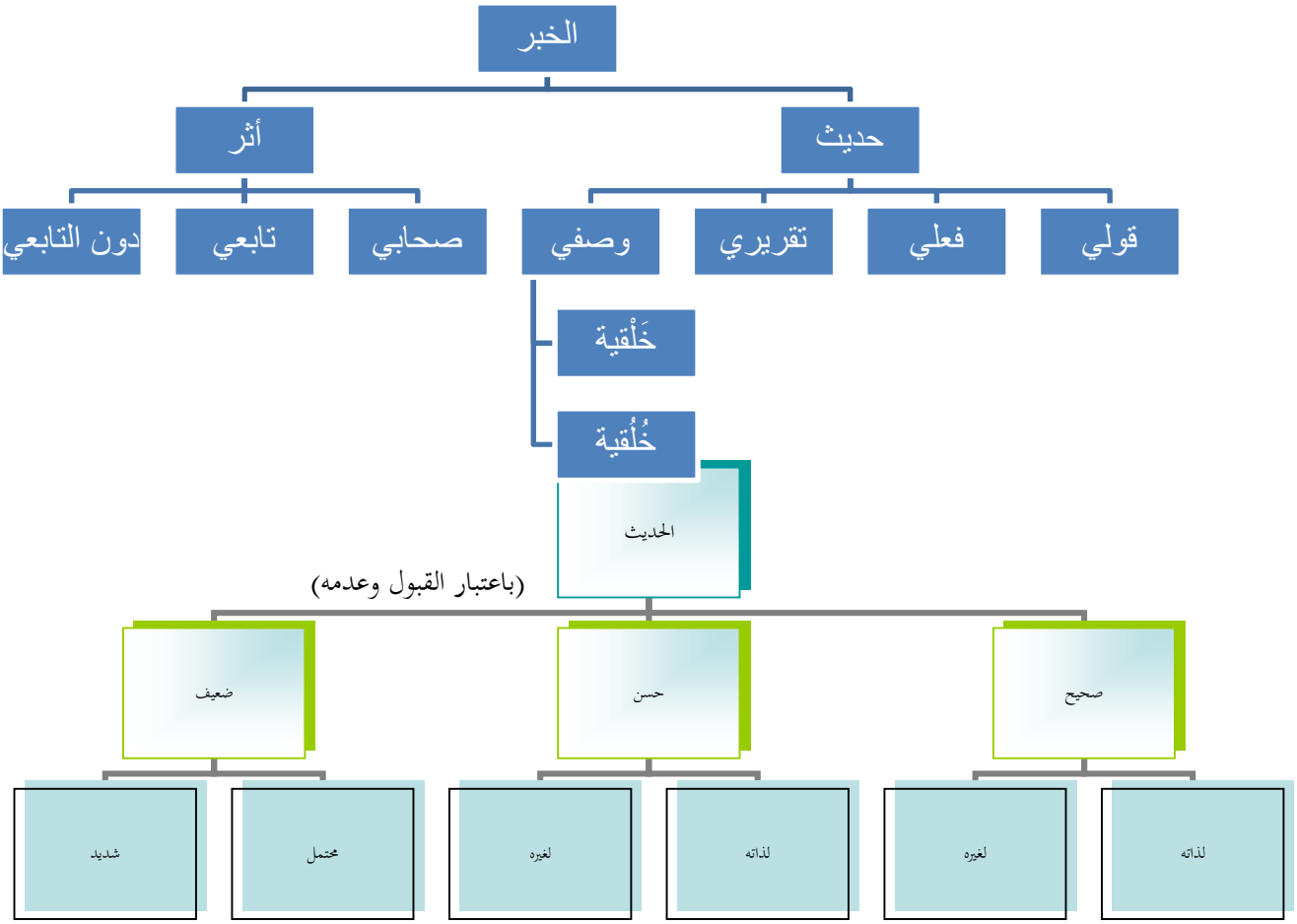

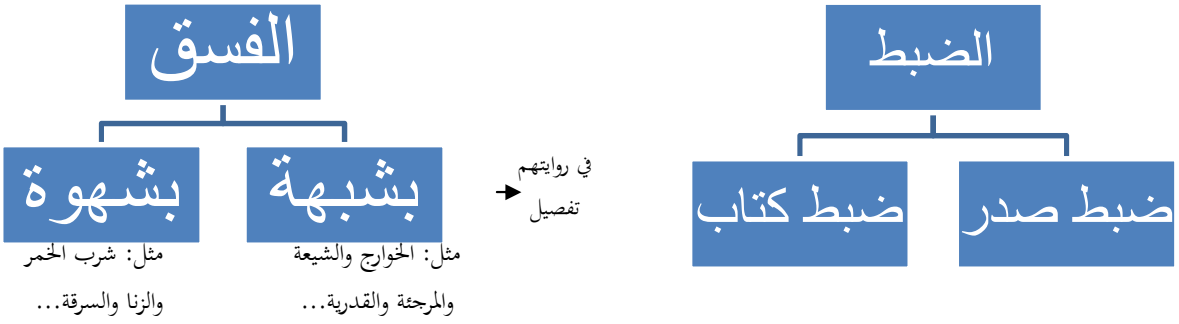

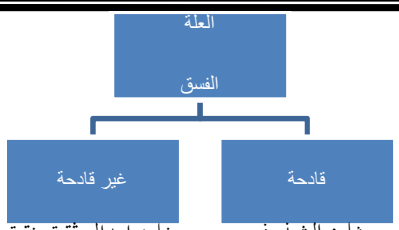

مثل: الشذوذ والاضـــطراب والإدراج...

مثل: إبدال ثقة بثقة وعنعنة المدلس الذي تضر عنعنته ثم جاء من طريق تنتهي إلى ذلك المدلس وفيها تصريحه بالسماع...

وهي: أنواع الانقطاع إلا الإرســـال الخفـــي, وعدم العدالة, وانخرام الضبط.

مثل: الشذوذ والاضطراب والإدراج...

ـ قال الناظم – رحمه الله -:

والحَسَنُ الْمَعْرُوفُ رِجَالُهُ لا كَالصَّحِيْح

- **معنى البيت**: (**والحسن**) أي تعريفه هو: الحديث (**المعروف طُرْقاً**) يعني المعروفة طُرُقه (**وغَدَت**) أي: صارت (**رجاله**) أي: رجال الحسن (**لا كالصحيح اشتهرت**) يعني أن رجاله أخف من رجال الصحيح في الضبط.
- استدرك الشيخ عبدالستار على الناظم فقال:

والحَسَنُ الخَفِيفُ رِجالُهُ لا كالصحيح

- يختلف الحسن عن الصحيح بأن رجالَه ليسوا كرجال الحديث الصحيح, والمراد أنّهم ليسوا كرجال الحديث الصحيح في الضبط. لهذا قال الحافظ ابن حجر – رحمه الله -: (إن الفرق بين الحديث الصحيح والحسن فرق واحد وهو: بدل أن تقول في الصحيح تامُّ الضبط قُلْ في الحسن: خفيف الضبط وإلا فبقية الشروط الموجودة في الصحيح موجودة في الحسن) فعلى هذا تعريف الحسن (لذاته) هو: الحديث الذي اتصل سندُه بنقل العدل الذي خَفَّ ضبطُه عن مثله أو مَنْ هو أرفع منه إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً (هذا تعريف الحافظ ابن حجر للحديث الحسن لذاته).

- بعض ألفاظ التعديل الدالة على رجال الحديث الحسن: صدوق, لا بأس به, مأمون, ثقة إن شاء الله...

- مثال الحديث الحسن:

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ρ: (أَكْثِرُوا من شهادة أنْ لا إله إلا الله قبل أن يُحالَ بينكم وبينهم ولقِّنُوا موتاكم) هذا الحديث حسن لأن في إسناده ضَمّام بن إسماعيل: قال عنه أبوحاتم: صدوق مُتَعَبِّدٌ؛ وقال عنه النسائي: لا بأس به؛ وقال عنه الحافظ ابن حجر: صدوق وربما أخطأ.

- تعريف الحديث الصحيح لغيره: هو الحسن لذاته إذا رُوِيَ من طريق أخرى مثله أو أقوى منه؛ وسُمّيَ صحيحاً لغيره لأن الصحة لم تأتِ من ذات السند وإنما جاءت من انضمام غيره إليه.

- قال الناظم – رحمه الله -:

وَكُلُّ ما عَنْ رُتْبَةِ فَهْوَ الضَّعيفُ وَهْوَ

- **معنى البيت**: (**وكل ما عن رتبة الحسن**) والصحة من باب أولى: أي- وكل حديث(**قصر**) وانحط عن رتبتهما (**فهو**) الحديث (**الضعيف**) (**وهو**) أي: الحديث الضعيف (**أقساماً كثر**): أقسام كثيرة.

- تعريف الحديث الضعيف: هو الذي لم يجمع صفات القبول بفقد شرط من شروطه.
- قولنا "صفات القبول" أولى من قول بعضهم "صفات الحسن" لأن قولنا "صفات القبول" يشمل صفات الحسن وصفات الصحيح, أما قول بعضهم " صفات الحسن" فلا يشمل إلا صفات الحسن؛ والحديث قد يكون صحيحاً وهو لم يجمع صفات الحسن لأن ضبط الراوي تام خلافاً لضبط راوي الحديث الحسن فإن ضبطه خفيف, ومن شروط الحديث الحسن أن يكون الرواي خفيف الضبط.
- سبق ذكر صفات القبول وهي: الاتصال, عدل وضبط الراوي (التام أو الخفيف), عدم الشذوذ, عدم العلة القادحة الخفية.
- ويمكن تقسيم الحديث الضعيف بحسب درجة ضعفه إلى قسمين:

1- ما كان ضعفه محتملاً غير شديد بحيث إذا عضده مثيله انجبر الضعف وارتقى إلى ما يسمى الحسن لغيره.
2- ما كان ضعفه شديداً غير خفيف بحيث إذا عضده مثيله لم ينجبر الضعف ولم يرتقي إلى ما يسمى الحسن لغيره.

- مثال الحديث الضعيف: ما أخرجه الخطيب البغدادي في (اقتضاء العلم العمل) من طريق إبي داود النخعي, حدثنا علي بن عبيدالله

الغَطْفاني عن سليك قال: سمعت النبي ρ يقول: (إذا عَلِم العالم ولم يعمل كان كالمصباح يضيء للناس, ويحرق نفسه). في هذا الإسناد أبو داود النخعي واسمه سليمان بن عمرو: قال الإمام أحمد: (كان يضع الحديث) وقال ابن معين: (كان أكذب الناس) وقال مرة: (معروف بوضع الحديث)؛ فالحديث موضوع والموضوع قسم من أقسام الحديث الضعيف.

- لا يجوز نقل الضعيف أو التحدث به إلا مبيناً ضعفه لأن الذي ينقل الحديث الضعيف بدون أن يبين ضعفه فهو أحد الكاذبين على رسول الله ρ لقول النبي ρ: (من حدّث عني بحديث يُرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين) (قال الإمام النووي في شرح هذا لاحديث: كيف لا يكون كاذباً وهو يخبر بما لم يكن). إذن لا يجوز رواية الضعيف إلا بشرط واحد وهو أن يبين ضعفه فنقول مثلاً: رُوي عن النبي ρ كذا وهو ضعيف.
- واستثنى بعض العلماء الأحاديث التي تروى في الترغيب والترهيب, فأجازوا رواية الضعيف بأربعة شروط:

1- أن يكون الحديث في الترغيب والترهيب.

2- أن لا يكون الضعف شديداً, فإن كان شديداً فلا تجوز روايته ولو كان في الترغيب والترهيب.

3- أن يكون له أصل ثابت: مثاله: لو جاءنا حديث يرغب في بر الوالدين وحديث آخر يرغب في صلاة الجماعة وآخر يرغب في قراءة القرآن وكلها أحاديث ضعيفة, ولكن قد ورد في بر الوالدين أصل ثابت وكذلك في صلاة الجماعة وقراءة القرآن.

4- أن لا يعتقد أن النبي ρ قاله لأنه لا يجوز أن تعتقد أن النبي ρ قال حديثاً إلاّ إذا صح عنه.

ـ قال الناظم – رحمه الله -:

وَما أُضِيفَ لِلنَّبِيْ وَما لِتابعً هُوَ الْمَقْطُوْعُ

- **معنى البيت**: (**وما أضيف**) أي: الحديث الذي أضافه صحابي أو تابعي أو مَنْ بعدهما (**للنبي**) ρ قولاً كان أو فعلاً أو تقرراً أو صفةً, اتصل سنده أم لا: هو (**المرفوع**) فدخل المتصل والمرسل والمنقطع والمعضل والمعلق, وخرج الموقوف والمقطوع, وسُمّي بذلك لارتفاع رتبته بإضافته للنبيρ.

(**وما**) أي المتن الذي أضيف (**لتابع**) وكذا مَنْ دونه (**هو المقطوع**).

- **تعريف المرفوع**: ما أضيف للنبي ρ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة (خَلْقِية أو خُلُقية).
- أمثلة المرفوع القولي والفعلي والتقريري والوصفي كأمثلة الحديث القولي والفعلي والتقريري والوصفي (ص3).
- لم يُشترط في الحديث المرفوع الاتصال.
- حكم المرفوع: المرفوع قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً.
- المرفوع ينقسم إلى قسمين:

1- المرفوع لفظاً وهو: الذي صرح الصحابي أو الراوي بأن الرسول ρ قاله أو فعله أو أقره. (ولم يقل: أو وُصِفَ به؛ لأن ذكر الأوصاف ملازمة لذكر الموصوف).

2- المرفوع حكماً وهو: الذي لم يُصرِّح الصحابي بأن الرسول ρ قاله أو فعله أو أقرّه ولكنه لا يمكن أن يكون من قول الصحابي أو فعله أو إقراره, وهو أنواع:

1- منه قول الصحابي: "أمرنا" أو "نُهينا".

2- منه قول الصحابي: "من السنة".

3- تفسير الصحابي: إن كان ما يفسره مما لا مجال للاجتهاد فيه ولا منقولاً عن لسان العرب, كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق وقصص الأنبياء وكالإخبار عن صفة الجنة والنار والإخبار عن عمل يحصل به ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص: فهذه الأشياء لا مجال للاجتهاد فيها فيُحْكَم لها بالرفع؛ إلا أنه يُستثنى من ذلك ما كان المفسر له من الصحابة رضي الله عنهم الذين عُرِّفوا بالنظر في الإسرائيليات كعبدالله بن سلام وعبدالله بن عمرو بن العاص.

4- إذا قال الراوي عن الصحابي: "يرفع الحديث", "يَنْميه", "يبلُغ به", "يرويه", "رواية", "رواه".

5- منه قول الصحابي: "كنا نفعل كذا".

6- منه أن يحكم الصحابي على فعل من الأفعال بأنه طاعة لله أو لرسول الله " أو معصية كقول عمار: من صام اليوم الذي يُشَكُّ فيه فقد عصى أبا القاسم.

- تعريف المقطوع: هو ما أضيف إلى التابعي أو مَن بعده من قول أو فعل.
- تعريف التابعي: هو مَن لقي صحابياً وكان مؤمناً بالنبي ρ دون أن يراه ومات على الإسلام.

- **تنبيه:**
- الشافعي والطبراني وأبوبكر الحميدي والدارقطني استعملوا كلمة "المقطوع" على "المنقطع" (الذي لم يتصل إسنادُه).

- مثال المقطوع القولي: قول الحسن البصري في الصلاة خلف المبتدع: "صل وعليه بدعته" (علقه البخاري في "صحيحه").
- مثال المقطوع الفعلي: قول إبراهيم بن محمد بن المنتشر: "كان مسروق يرخي الستر بينه وبين أهله, ويُقْبِلُ على صلاته ويخليهم ودنياهم".
- **تنبيه**: قول البيقوني "ومالتابع هو المقطوع" فيه نقص لأنه لم يذكر من بعد التابعي.
- المقطوع لا يحتج به في شيء من الأحكام الشرعية, أي ولو صحت نسبته لقائله لأنه كلام أو فعل أحد المسلمين لكن إن كانت هناك قرينة تدل على رفعه عندئذ له حكم المرفوع المرسل. وكذلك إن كانت هناك قرينة تدل على وقفه عندئذ له حكم الموقوف.

- قال الناظم – رحمه الله -:

وَالْمُسْنَدُ الْمُتَّصِلُ رَاوِيْهِ حَتَّى الْمُصْطَفَى

- **معنى البيت:** (و) الحديث (المسند) يُعرف بأنّه (المتصل الإسناد مِنْ راويه حتى) أي: إلى أنْ ينتهي إلى (المصطفى) ﷺ (ولم يَبِنْ) أي: والحال أنَّ الإسناد لم ينقطع, مؤكدة لما قبلها.
- **تعريف المسند: هو الحديث المرفوع المتصل سنداً (ظاهراً لِنُدْخِلَ الإرسال الخفي والتدليس).**
- **أمثلة المسند كأمثلة الحديث ص3.**
- **تنبيه: قد يُراد به (أي بالمسند) كلُّ كتاب جُمِعَتْ فيه مرويات كل صحابي على حدة كـ(مسند الإمام أحمد).**

- قال الناظم – رحمه الله -:

وَما بِسَمْعِ كُلِّ راوٍ إِسْنادُهُ لِلْمُصْطَفَى

- **معنى البيت**: (**وما**) أي والحديث الذي (**بسمع**) أي بسبب سماع (**كل راوٍ**) من رواته ممن فوقه (**يتصل إسناده للمصطفى**) ﷺ (**ف**)ذلك هو (**المتصل**) ويقال أيضاً: الموصول والمؤتصل.
- استدرك الشيخ عبدالستار على الناظم فقال:

وَما بِسَمْعِ كُلِّ راوٍ إِسْنادُهُ للمنتهى

- قول الشيخ عبدالستار: "**للمنتهى**": بمعنى منتهى الإسناد سواء أكان مرفوعاً أو موقوفاً أو مقطوعاً.

- تعريف المتصل: هو الذي يتصل إسناده سواء أكان القائل هو النبي ρ أم غيره (من الصحابة أو التابعين أو مَن بعدهم).
- تعريف الاتصال: هو سماع كل راوٍ من الراوي الذي يليه.
- أخرج بقيد الاتصال: أنواع الانقطاع.

- وقال الحافظ العراقي: "وأما أقوال التابعين (أو من بعدهم) إذا اتصلت الأسانيد إليهم (أو إلى من بعدهم) فلا يسمونَها متصلة في حالة الإطلاق, أما مع التقييد فجائز وواقع في كلامهم, كقولهم: هذا متصل إلى سعيد بن المسيب أو إلى الزهري أو إلى مالك ونحو ذلك.
- السبب في ذلك: أنّها تُسمى مقاطيع, فإطلاق الاتصال عليها كالوصف لشيء واحد بمتضادَيْنِ لغةً.
- مثال المتصل: انظر مثال الصحيح ص10.

- قال الناظم – رحمه الله -:

مُسَلْسَلٌ قُلْ ما على مِثْلُ أما وَاللهِ أنْباني

- **معنى البيتين**: (**مسلسل**) من التسلسل وهو لغةً التتابع واصطلاحاً قسمان: الأول: حديث اتفقت رجاله على وصف الرواة كما أشار إليه

بقوله (**قل**) في رسمه باعتبار الرواة (**ما على وصف أتى**) به الراوي سواء كان الوصف قولياً (**مثل أما والله أنبأني الفتى**) ثم يقول الآخر مثل ذلك (**كذاك**) من الفعلي إذا قال (**قد حدثنيه قائما**) ثم يفعل الآخر مثل ذلك (**أو**) قال (**بعد أن حدثني**) الحديث (**تبسما**) فإنّ كلا من القيام والتبسم وصف فعلي, وقد يجتمع الوصف القولي والفعلي معاً كحديث أنس τ مرفوعاً: (لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره حُلوه ومُرّه), قال: وقبض رسول الله ρ على لحيته وقال: آمنت بالقدر. فإنه مسلسل بقبض كل منهم على لحيته مع قوله: آمنت بالقدر. القسم الثاني ما اتفقت رجاله على وصف للتحمل كسمعت فلاناً أو على أمر متعلق بزمن الرواية أو مكانِها أو نحو ذلك.

- تعريف المسلسل: هو الحديث الذي تتابع رجال سنده من أوله إلى آخره على وصف قولي (كالقسم بالله عز وجل), أو حال (كالتحديث من قيام), أو وصف فعلي (كالتبسم بعد التحديث).
- حكمه: يقبل إذا استوفى شروط القبول.
- مثال المسلسل بصفة قولية: إذا قال كل واحد منهم: "والله أنبأني فلان".

- مثال المسلسل بصفة فعلية: إذا تبسم كل واحد منهم بعد التحديث.
- مثال المسلسل بحال: إذا تحدث كل واحد منهم قياماً.

- أمثلة أخرى على المسلسل:
  - إذا تحدث كل واحد منهم على الغداء.
  - إذا اتفق الرواة على صيغة معينة من الأداء كسمعت أو حدثنا أو عن أو أنبأنا...
  - إذا اتفق الرواة على بلد معين كأن يكونوا كلهم من البصرة أو من الكوفة أو من اليمن...
  - إذا اتفق الرواة في أسمائهم أو أسماء آبائهم أو أسماء أجدادهم...

- فوائد التسلسل:

1- اتصال السماع وعدم التدليس.

2- اشتماله على مزيد الضبط (لأنّهم ضبطوا حتى حال الراوي حين روى الحديث).

3- الاقتداء بالنبي ρ.

- فائدة: قال ابن الصلاح في "علوم الحديث" : (وقلما تسلم المسلسلات من ضعف, أعني في وصف التسلسل لا في أصل المتن).

- قال الناظم - رحمه الله -:

عَزِيْزُ مَرْوِىْ اثْنَيْنِ أَوْ مَشْهُوْرُ مَرْوِىْ فَوْقَ ما

- **معنى البيت**: (**عزيز**) بلا تنوين للضرورة من عَزَّ يَعَزُّ بمعنى قَوِيَ, سمي بذلك لكونه تقوّى بمجيئه من طريق أخرى, أو من عَزَّ يَعِزُّ بمعنى قلَّ, لقلة وجوده. وقد عرفه البيقوني بقوله هو (**مروي**) بحذف الياء لفظاً للوزن (**اثنين أو ثلاثة**[1]) ولو من طبقة واحدة من طبقاته فخرج بالاثنين الغريب لأنه مروي واحد, وبالثلاثة المشهور. (**مشهور**) بإسقاط التنوين (**مروي فوق ما**) ما زائدة (**ثلاثة**) أي هو الحديث الذي رواه ما زاد على الثلاثة, فمفهومه أن ما رواه الثلاثة ليس مشهوراً, وقد صرح بتسميته عزيزاً, وهو خلاف الْمُعَوَّل عليه الذي ذكره الحافظ في النخبة: أن العزيز ما رواه اثنان فقط, والمشهور: ما رواه ثلاثة فأكثر والغريب ما رواه واحد.

- استدرك الشيخ عبدالستار على الناظم فقال:

عَزِيْزُ مَرْوِىْ اثْنَيْنِ يا بَحّاثَهْ مَشْـــهُوْرُ مَـــرْوِيٌّ عـــن

[1] قال الشيخ يحي بن علي الحجوري حفظه الله تعليقاً على هذا الكلام: الثلاثة ليس من صنف العزيز بل من صنف المشهور.

- تعريف العزيز: هو الحديث الذي لا يرويه أقل من الثنين عن اثنين.
- هذا التعريق هو اختيار الحافظ ابن حجر في النُزهة بحيث خص العزيز بالاثنين والمشهور بالثلاثة. ولكن الحافظ أبا عبدالله بن منده جعل العزيز ما رواه اثنين أو ثلاثة, وتبعه على ذلك ابن الصلاح وابن كثير والسيوطي والبيقوني في منظومته, فيكون العزيز على تفسير ابن منده بينه وبين المشهور عموم وخصوص من وجه, وأما ما اختاره الحافظ ابن حجر فإنه فصْلُ المشهور عن العزيز فصلاً تاماً.
- هل العزيز شرط للصحيح؟ قال الحافظ ابن حجر في النُزهة: " وليس هو شرطاً للصحيح".
- الدليل على أن العزيز ليس شرطاً للصحيح: حديث "إنما الأعمال بالنيات" وحديث "كلمتان حبيبتان إلى الرحمن.." فإنّهما غريبان وهما في الصحيحن.
- حكم العزيز: قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً.
- مثال العزيز: ما رواه الشيخان من حديث أنس, والبخاري من حديث أبي هريرة: أن رسول الله ρ قال: (لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين). فرواه عن أنس: قتادة وعبدالعزيز

ورواه عن قتادة: شعبة وسعيد, ورواه عن عبدالعزيز: إسماعيل بن عُلَيّة وعبدالوارث ورواه عن كل جماعة.

- هل للعزيز وجود؟ قال ابن حبان: "إن رواية اثنين عن اثنين إلى أن ينتهي لا تُوجَد أصلاً". وتعقبه الحافظ ابن حجر بقوله: "إنْ أراد به أنّ رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا توجد أصلاً فيمكن أن يُسَلَّم, وأما صورة العزيز التي حررناه فموجودة بأنْ لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين".
- تعريف المشهور: هو الحديث الذي رواه ثلاثة رواة فأكثر في كل طبقات السند ما لم يبلغ حد التواتر, وهذا يسمى المشهور الاصطلاحي.
- حكم المشهور: قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً.
- مثال المشهور: عن ابن عمرو أن رسول الله ρ قال: (إن الله تعالى لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد, ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يَبْقَ عالمٌ اتخذ الناس رءوساً جهالاً, فسُئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا). فرواه عن ابن عمرو في جميع طبقات السند ثلاثة فأكثر.

- المشهور غير الاصطلاحي: وهو الذي يشتهر عند فئة من الناس, وقد تكون أحاديث مشتهرة على ألْسِنَة الناس وليس لها أصل أو سند وقد تكون صحيحة. وهو أنواع:

1- مشهور بين أهل الحديث خاصة, كحديث أنس في الصحيحين: أن رسول الله ρ قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رِعْل وذكوان.

2- مشهور بين أهل الحديث والعلماء والعوام كحديث: (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده)متفق عليه.

3- مشهور بين الفقهاء كحديث: (لا ضرر ولا ضرار).

4- مشهور بين الأصوليين كحديث: (رُفِعَ عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه).

5- مشهور بين النحاة كحديث: (نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه).

6- مشهور بين العامة كحديث: (مَن دل على خير فله مثل أجر فاعله)رواه مسلم.

- قال الناظم – رحمه الله -:

مُعَنْعَنٌ كَعَنْ سَعِيْدِ وَمُبْهَمٌ ما فِيْهِ رَاو لَمْ

- **معنى البيت**: (**معنعن**) بفتح العينين: هو الذي رُوي بلفظ "عن", من غير بيان للتحديث أو الإخبار أو السماع, واكتفى الناظم عن تعريفه بالمثال فقال: (**كعن سعيد**) و(**عن كرم**) ومثله الحديث الْمُؤَنَّن وهو ما روي بلفظ "أن" كحدثنا فلان أن فلاناً قال كذا. (**ومبهم**) من الحديث أي حَدُّه هو (**ما**) أي حديث (**فيه راوٍ لم يسم**) أي لم يُذكَر باسمه سواء كان رجلاً أو امرأة في المتن أو الإسناد.

- تعريف المعنعن: هو الحديث الذي يقول فيه راوٍ واحد من رواته أو أكثر: عن فلان.

- حكم المعنعن: اختلف العلماء في المعنعن: هل هو من المتصل أم من المنقطع على قولين:

1- قيل إنه منقطع حتى يتبين اتصاله.

2- والصحيح: الذي عليه العمل, وقاله الجماهير من أصحاب الحديث والفقه والأصول: أنه متصل بشروط, اتفقوا على شرطين منها واختلفوا في اشتراط ما عداهما:

- أما الشرطان اللذان اتفقوا على أنه لا بد منهما (ومذهبُ مسلمٍ الاكتفاءُ بِهما) هما:

1- أن لا يكون المعنعِن مدلِّساً.

2- المعاصرة مع إمكان لقاء الراويين بعضهما ببعض, أي لقاء المعنعِن بمن عنعن عنه.

- وأما الشروط التي اختلفوا في اشتراطها زيادة على الشرطين السابقين فهي:

1- ثبوت اللقاء: وهو قول البخاري وابن المديني.

2- طول الصحبة: وهو قول أبي المظفر السمعاني.

3- معرفته بالرواية والأخذ عنه: وهو قول أبي عمرو الداني.

- مثال المعنعن: حديث (إنما الأعمال بالنيات)ص2.

- قد ألحق بعض أهل العلم "المؤَنَّن" – وهو أن يقول الرواي ": (حدثنا فلان أنّ فلاناً قال)- بالمعنعن, فهو آخذٌ حكمه سواءً بسواء.

- تعريف المبهم: هو الحديث الذي في متنه أو في سنده شخص لم يُسمَّ.

- كيف يعرف اسم المبهم؟ الجواب: بطريق أخرى يُسمّى فيها اسم المبهم أو بتنصيص من الأئمة.

- مثال المبهم في المتن: ما رواه الشيخان من حديث عائشة – رضي الله عنها – أن امرأة سألت النبي ρ عن غُسلها من الحيض, كيف تغتسل؟ فقال ρ: (خذي فِرْصَة من مسك فتطهَّري بِها). فهذه المرأة

المبهمة اسمها أسماء بنت شَكَل لثبوت ذلك في بعض طرق الحديث في مسلم.

- مثال المبهم في السند: ما رواه أبو داود من طريق حجاج بن فرافصة عن رجل عن أبي سلمة عن أبي هريرة: (المؤمن غِرٌّ كريم) قال الحافظ ابن حجر في التقريب: "ويحتمل أنه يحيى بن أبي كثير". فقد روى الحديث أبو داود والترمذي من حديث بشر بن رافع عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة τ.
- حكم المبهم: لا يُقبل المبهم ما لم يُسَمَّ, لأن من شروط قبول الخبر عدالة الراوي ومَنْ أُبْهِمَ اسمه لا تُعرف عدالته.
- وكذا لا يُقبل خبره ولو أُبهم بلفظ التعديل على الأصح, قال ابن كثير رحمه الله: (فهذا ممن لا يَقبل روايته أحد علمناه ولكن إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير فإنه يُستأنَس بروايته ويُستضاء بِها في مواطن).
- هذا إذا كان الإبْهام في السند, وأما إذا كان الإبْهام في المتن أو في الصحابي فإنه لا يكون سبباً في ضعف الحديث وردّه.
- **ويمكن تلخيص الكلام على جهالة الراوي كما يلي:**

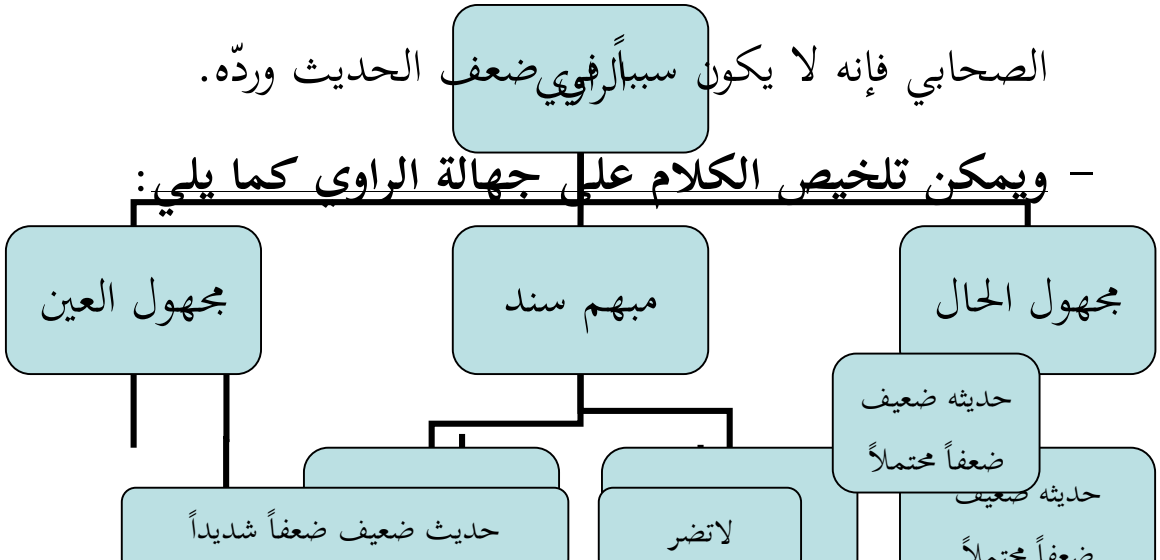

- قال الناظم – رحمه الله -:

وَكُلُّ ما قَلَّتْ رِجَالُهُ وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِيْ قَدْ

- **معنى البيت**: (**وكل ما**) أي: حديث (**قلت رجاله علا**) أي يُسمّى عندهم بالعالي (**وضده**) أي ضد ما قَلَّتْ رجاله (**ذاك**) السند (**الذي قد نزلا**) أي هو المسمى عندهم بالنازل لبُعْدِه عن النبي ρ.
- تعريف العالي: هو الذي قل عدد رواته بالنسبة إلى سندٍ آخر يَرِدُ به ذلك الحديث بعدد أكثر.
- تعريف النازل: هو الذي كَثُر عدد رواته بالنسبة إلى سند آخر يَرِدُ به ذلك الحديث بعدد أقل.

- مثال العالي والنازل:

قال الإمام مسلم – رحمه الله -: وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ τ أَنَّهُ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ.

قال الإمام مسلم – رحمه الله -: وحَدَّثَنَاه أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الأَحْمَرُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ.

- عدد رواة السند الأول: أربعة؛ عدد رواة السند الثاني: خمسة.
- إذن السند الأول هو العالي والسند الثاني هو النازل.
- يشترط في الإسنادين القبول.
- الإسناد العالي أفضل من الإسناد النازل لأن العالي أبعد عن الخطأ والعلة من النازل وذلك لقلة رواة السند وضعف احتمال الخطأ والغلط منهم, ولكن هذا ليس على إطلاقه لأنه إن كان في الإسناد النازل فائدة تُمَيِّزه فهو أفضل من العالي كما إذا كان رجاله أوثق من رجال العالي أو أفقه.

قال الناظم – رحمه الله -:

وَمَا أَضَفْتَهُ إِلَى قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهْوَ مَوْقُوْفٌ

- **معنى البيت**: **(وما)** أي والحديث الذي **(أضفته إلى)** جنس **(الأصحاب)** فاللام للجنس مبطلة لمعنى الجمعية: أي والحديث المضاف إلى صحابي سواء اتصل إسناده إليه أم انقطع وسواء كان الحديث **(مِنْ قَوْلٍ)** أي للصحابي كقال ابن عمر τ كذا **(وفعلٍ)** كَأَوْتَرَ ابن عمر τ على الدابة في السفر **(فهو موقوف زكن)** أي عُلِمَ عندهم؛ هذا إنْ خلا الحديث عن قرينة تدل على الرفع, أما إذا وجدت قرينة تدل على الرفع فهو مرفوع حكماً.
- تعريف الموقوف: ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير.
- حكم الموقوف: الموقوف قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً.
- تعريف الصحابي: مَنْ لقي النبي ρ مؤمناً به ومات على الإسلام ولو تخللت رِدَّةٌ في الأصح.
- التعبير بـ"لقي" في تعريف الصحابي أولى من قول بعضهم: "من رأى النبي ρ, لأنه يخرج حينئذ ابن أم مكتوم (وهو من مؤذني النبي ρ) ونحوه من العميان, وهم صحابة بلا تردد.
- قولنا "مؤمناً" في التعريف يُخرِج مَنْ حصل له اللقاء المذكور لكن في حال كونه كافراً.

- قولنا "ومات على الإسلام" في التعريف يخرج من ارتد بعد أن لقي النبي ρ كعبيدالله بن جحش وابن خَطَلٍ.
- قولنا "ولو تخللت ردة" أي: بين لُقيّه له مؤمناً به وبين موته على الإسلام, فإن اسم الصحبة باق له سواء رجع إلى الإسلام في حياته ρ أم بعده.
- قولنا "في الأصح" في التعريف إشارة إلى الخلاف في المسألة؛ ويدل على رجحان الأول قصة الأشعث بن قيس, فإنه كان ممن ارتد, وأُتي به إلى أبي بكرٍ الصديق أسيراً, فعاد إلى الإسلام, فقبل منه ذلك, وزوجه أخته, ولم يتخلف أحد عن ذكره في الصحابة ولا عن تخريج أحاديث في المسانيد وغيرها.
- قال ابن كثير رحمه الله في (اختصار علوم الحديث): (ومطلقه يختص بالصحابي ولا ستعمل فيمن دونه إلا مقيّداً)؛ فيقولون: هذا موقوف على ابن المسيب.
- مثال الموقوف القولي: قال علي بن أبي طالب τ: (حدثوا الناس بما يعرفون, أتريدون أن يُكَذَّب اللهُ ورسوله).
- مثال الموقوف الفعلي: ما قاله الإمام البخاري: (وأَمَّ ابن عباس وهو مقيم).

- مثال الموقوف التقريري: كقول التابعي: (فعلت كذا بحضرة الصحابي, ولم ينكره عَلَيَّ).

- **تقسيم الحديث باعتبار منتهى السند** :

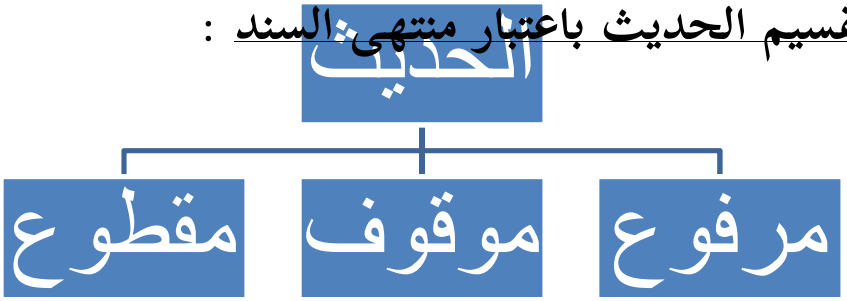

- قال الناظم – رحمه الله -:

وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطْ وَقُلْ غَرِيْبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ

- **معنى البيت:** (**ومرسل**) لغةً: مأخوذ من الإرسال وهو الإطلاق فكأنّ الراوي المرسل أطلق الإسناد ولم يُقيّده بجميع الرواة؛ أو من قولهم: ناقة مرسلة أي سريعة السير كأن المرسِل أسرع فيه فحذف بعض إسناده؛ واصطلاحاً: هو الحديث الذي (**منه**) أي من إسناده (**الصحابي سقط**) بأن رفعه التابعي إلى النبي ρ وأسقط الصحابي, وهذا خلاف الصحيح إذ لو علم أن الساقط هو الصحابي لما ساغ لأحد أن يختلف في حجيته مع أنّ الجمهور على ضعفه وعدم حجيته, فالصحيح أنْ يقال: إنّ المرسل هو ما رفعه التابعي إلى النبي ρ سواء كان التابعي كبيراً وهو مَنْ كان أكثر روايته عن الصحابة كسعيد بن المسيب أو صغيراً كمحمد بن شهاب الزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري. (**وقل غريب**) هو لغةً الْمُنْفرِد عن وطنه, سمي الحديث بذلك لانفراد راويه عن غيره؛ واصطلاحاً هو (**ما**) أي الحديث الذي (**روا**)هُ (**راوٍ**) واحدٌ (**فقط**) أي هو الذي انفرد بروايته راوٍ واحد في أي موضع من السند وقع التفرد به.
- استدرك الشيخ عبدالستار على الناظم فقال:

وَمُرْسَلٌ مَنْ فَوْقَ تابعٍ وَقُلْ غَرِيْبٌ مَا رَوَى رَاوٍ

- تعريف المرسل: هو الحديث الذي يرفعه التابعي إلى رسول الله ρ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة؛ دون أن يذكر الرواة الذين سمع الحديث بواسطتهم إنْ كانوا صحابة أو تابعين.
- تعريف التابعي: هو مَنْ لقي صحابياً وكان مؤمناً بالنبي ρ دون أن يراه ومات على الإسلام.
- حكم المرسل: ضعيف ضعفاً محتملاً (على مذهب المتأخرين وأما على مذهب المتقدمين فهو ضعيف ضعفاً شديداً), للجهل بحال الساقط, إذ يحتمل أن يكون غير صحابي, وإذا كان كذلك فيُحتمل أن يكون ضعيفاً وأن يكون ثقة وبتقدير كونه ثقة يحتمل أنه روى عن تابعي أيضاً ويتحمل أنه ضعيف, وهكذا إلى ما لا نهاية له عقلاً, وإلى ستة استقراءً إذ هو أكثر ما وجد من رواية التابعين بعضهم عن بعضٍ.
- لماذا نستشهد بالمرسل مع أننا لا نستشهد بالمنقطع, والمرسل عبارة عن انقطاع؟ لأن الساقط في المرسل في طبقة أحسن من التي بعدها ويحتمل أن يكون صحابياً, أما المنقطع فبخلاف ذلك.

- مثال المرسل: ما رواه عبدالرزاق في (المصنف) (5281) عن ابن جريج عن عطاء: أن النبي ρ إذا صعد المنبر أقبل بوجهه على الناس, فقال: (السلام عليكم). فعطاء هو ابن أبي رباح تابعي كبير.
- **فائدة:** مرسل الصحابي: هو ما أخبر به الصحابي من قول الرسول أو فعله ρ ولم يسمعه أو يشاهده منه, وسبب ذلك إما صِغَرُ سنه أو تأخر إسلامه أو غيابُه, وفي ذلك أحاديث كثيرة لصغار الصحابة كابن عباس وابن الزبير وغيرهما, ومُرسَلُهُ مقبول لأن الصحابة كلهم عدول.

- قال الحافظ ابن حجر في "النكت":

(قول الصحابي: قال رسول الله ρ ظاهر في أنه سمعه منه أو من صحابي آخر, فالاحتمال أن يكون سمعه من تابعي ضعيف نادر جداً لا يؤثر في الظاهر, بل حيث رووا عمّن هذا سبيله بينوه وأوضحوه, وقد تتبعت روايات الصحابة رضي الله عنهم عن التابعين وليس فيها من رواية صحابي عن تابعي ضعيف في الأحكام شيء يثبت, فهذا يدل على ندور أخذهم عمّن يضعف من التابعين, والله أعلم).

- لماذا يرسل الأئمة في حديثهم؟

الجواب: قد ينشط الراوي فيُسنِد وقد يكسل الراوي فيُرسل, وقد يكون المقام مقام تذكير ووعظ وإرشاد, ليس مقام إسناد وإملاء, أو يكون الراوي في مقام احتجاج على خصم في مسألة من المسائل وليس في حاجة إلى أنْ يسوق الإسناد كاملاً, كما يَحْدُث في المناظرات وعند المذاكرة بين أهل العلم.

والإرسال قد وقع من كثير من العلماء وما عِيْبَ عليهم ذلك إما لما ذكرناه وإما لأنه ليس فيه تلبيس على السامع.

- **تنبيه:** قد يأتي المرسل بمعنى المنقطع, وهذا تراه كثيراً في كتب العلل, يقولون: أخرجه فلان مرسلاً ويعنون بذلك أنه منقطع بين الراوي وشيخه وليس مرسلاً بمعنى أنه ما أضافه التابعي إلى رسول الله ρ.

فائدة:

- المخضرم: هو الذي أدرك زَمَنَ الجاهلية والإسلام ولم يلق النبي ρ.
- حديث المخضرم مرسل.
- أسماء بعض المخضرمين: أبو عثمان النهدي, قيس بن أبي حازم, سعد بن إياس الشيباني...
- تعريف الغريب: هو الذي انفرد بروايته شخص واحد في أي موضع من السند وقع التفرد به.

- مثال الغريب: حديث: (إنما الأعمال بالنيات) تفرد بروايته عن الرسول ρ عمر بن الخطاب, ثم علقمة عنه, ثم محمد بن إبراهيم التيمي عنه, ثم عنه يحيى بن سعيد الأنصاري, ثم اشتهر بعد ذلك.
- حكم الغريب: قد يكون صحيحاً وقد يكون حسناً وقد يكون ضعيفاً.
- بعض أهل العلم إذا قال: "هذا حديث غريب" فإن مراده الضعيف, كالترمذي في "الجامع" والزيلعي في "نصب الراية".

- قال الناظم – رحمه الله -:

وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعُ

- **معنى البيت:** (**وكل ما**) أي حديث (**لم يتصل بحال**) من الأحوال (**إسناده**) بأن سقط منه راوٍ واحدٌ أو أكثر, سواء كان الساقط صحابياً أو غيره في أوله أو لا (**منقطع الأوصال**) أي: ما ذكر هو المنقطع, والأوصال جمع وصل وهذا الحد للحافظ ابن عبدالبر والمشهور: ما سقط من رواته واحد قبل الصحابي في الموضع

الواحد من أي موضع كان, والأول أقرب للمعنى اللغوي لأن الانقطاع ضد الاتصال وهو أعم لصدقه على

المعلق والمرسل والعضل, لكن الثاني أكثر استعمالاً.

- تعريف المنقطع: هو ما سقط من إسناده واحد أو أكثر غير متواليين من خلال إسناده لا في الطرفين.
- قولنا "غير متواليين" في التعريف يخرج المعضل.
- قولنا "من خلال إسناده لا في الطرفين" في التعريف يُخرِج المعلق والمرسل لأن السقط إن كان من أول السند فيسمى معلقاً وإن كان في آخر السند فيسمى المرسل.
- حكم المنقطع: ضعيف ضعفاً شديداً.
- **تنبيه:** من صور الانقطاع أن يدرك التلميذُ الشيخَ أو يلقاه لكنه يروي عنه ما لم يسمع منه, هذا يسمى المرسل الخفي. أما المرسل الجلي هو رواية الراوي عمن لم يلقه سواء عاصره أم لا.
- كيف يعرف الانقطاع؟
- يعرف الانقطاع بطرق:

أ- دلالة التاريخ, وهي: أن تتبين وفاة الشيخ ومولد التلميذ, فإن لم يدرك التلميذ الشيخ, فمنقطع.

ب-تنصيص أهل الفن على عدم الإدراك أو اللقاء أو السماع بقولهم: (فلان لم يدرك فلاناً, لم يلق فلاناً, لم يسمع فلاناً).

ج- سبر طرق الحديث, فتثبت بعضها الواسطة بين راويين وتسقطها بعضها, فالإسناد الناقص منقطع بدلالة المزيد ما لم يكن من المزيد في متصل الأسانيد.

- المزيد في متصل الأسانيد:
- تعريفه: (هو أنه يزيد راوٍ في الإسناد رجلاً لم يذكره غيره).

وشرطه: (أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة, وإلا فمتى كان معنعناً ترجحت الزيادة).

- شرح التعريف:

(هو) أي المزيد في متصل الأسانيد: (أن يزيد راو) من رواة السند (في الإسناد) الذي ورد به الخبر (رجلاً) مسمى أو مبهماً (لم يذكره غيره) من الرواة في نفس السند.

(وشرطه): أي المزيد في متصل الأسانيد, (أن يقع التصريح بالسماع) من الراوي الذي زيد بينه وبين شيخه الزيادة (في موضع الزيادة) من الرواية الناقصة, (وإلا فمتى كان معنعناً) بين الراوي وشيخه في الرواية الناقصة (ترجحت الزيادة), إما لإرسال أو تدليس, والأصح أن يحكم عليها بالقرائن والدلائل, ومن ثم تُرَجَّح الرواية الصحيحة.

قال الناظم – رحمه الله -:

وَالْمُعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ وَمَا أَتَى مُدَلَّسًا نَوْعَانِ

اثْنَانِ يَنْقُلَ عَمَّنْ فَوْقَهُ بِعَنْ

- **معنى البيت:** (**والمعضل**) لغةً مأخوذ من قوله: أعضله فلان, سُمِّي الحديث بذلك لأن المحدث الذي حَدّث به كأنه أعضله فم ينتفع به من يرويه, واصطلاحاً: الحديث (**الساقط منه**) أي من سنده (**اثنان**) فصاعداً من أي موضع, كأنْ سقط الصحابي والتابعي, أو التابعي وتابعه, أو اثنان قبلهما لكن بشرط توالي الساقطين, أما إذا سقط واحد بين رجلين ثم سقط من موضع آخر من الإسناد واحد آخر فهو منقطع في موضعين.

(**وما**) أي والحديث الذي (**أتى**) حال كونه (**مُدَلَّساً**) بفتح اللام المشددة (**نوعان**):

النوع الأول: تدليس الإسناد, وهو أن يُسقِط الراوي اسم شيخه ويرتقي إلى شيخ شيخه أو مَنْ فوقه ممن هو معاصر لذلك الراوي, فيُسنِد ذلك بلفظ لا يقتضي اتصالاً لئلا يكون كذباً كقوله: عن فلان, وإلى هذا

أشار بقوله (**الأول الإسقاط للشيخ**) الذي حدثه لكونه صغيراً أو ضعيفاً ولو عند غيره فقط (**وأن ينقل عمّن**) أي عن شيخ شيخه فمن (**فوقه**) ومَنْ عُرِفَ للمدلِّس لقاؤه (**بـ**) لفظ موهم للسماع ولا يقتضيه مثل (**عن**) فلان (**وأن**) بالتسكين هنا للوقف وأصلها التشديد, مثل: أنّ فلاناً. وحكمه: عدم قبول المدلَّس فيه, ولكن إذا صرح المدلِّس المعروف بالتدليس بما يقتضي الاتصال كأن يقول: سمعت أو حدثنا أو أخبرنا, وكان من رجال الصحيح أو الحسن قُبِلَ مرويُّه.

والنوع الثاني: تدليس الشيوخ, وهو أن يُسمّي شيخه الذي سمع منه بغير اسمه المعروف أو بصفة بما لم يشتهر به من كنية أو لقب أو نسبة إلى بلد أو قبيلة لأجل أنْ تصعب على غيره الطريق, وإلى هذا أشار بقوله: (**والثانِ**) بحذف الياء للضرورة, هو أنه (**لا يسقطه**) أي لا يسقط شيخه الذي حدثه بالحديث بل يذكره و(**لكن يصف أوصافه**) أي يذكر أوصاف الشيخ (**بما**) أي بالشيء الذي (**به**) أي بذلك الشيء (**لا ينعرف**) ولا يشتهر به الشيخ. وحكم تدليس الشيوخ يختلف بحسب الغرض الحامل عليه, فإنْ كان لضعف الشيخ المروي عنه فَيُدلِّسه حتى لا تظهر روايته عن الضعفاء فالحُرْمَة لتضمنه الغش والخيانة ولا يُقبل خبرُه. وإن كان لصغر سنه عن المدلس حتى شاركه

في الأخذ عنه مَنْ هو دونه فالكراهة ولا يقبل, لأنه رواية مجهول إلا إذا عرف من روى عنه.

- تعريف المعضل: هو ما سقط من إسناده راويان أو أكثر على التوالي ويكون السقوط من غير أوله.
- قولنا "على التوالي" في التعريف يُخْرِج المنقطع والمرسل.
- قولنا "ويكون السقوط من غير أوّله" يُخرج المعلق.
- مثال المعضل: ما رواه الحاكم بسنده إلى القعنبي عن مالك: أنه بلغه أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ρ: (للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف, ولا يُكلَّف إلا ما يطيق). قال الحاكم: هذا حديث معضل عندمالك, أعضله هكذا في "الموطأ"؛ وسبب الإعضال أنه سقط راويان متواليان بين مالك وأبي هريرة τ, وهما محمد بن عجلان وأبوه.
- حكم المعضل: ضعيف ضعفاً شديداً.
- المنقطع أسوأ حالاً من المرسل والمعضل أسوأ حالاً من المنقطع.
- التدليس: إخفاء عيب في الإسناد, وتحسين لظاهره.
- التدليس أنواع:

1- تدليس الإسناد: وهو أن يروي الراوي عمن قد سمع منه ما لم يسمع دون أن يذكر أنه سمعه صراحة, وذلك بأن يأتي بلفظ موهم للسماع, مثل: (عن) أو (أنّ) أو (قال).

- مثال تدليس الإسناد: ما أخرجه النسائي في "عمل اليوم والليلة" بسنده من طريقين عن أبي الزبير عن جابر قال: كان النبي ρ لا ينام كل ليلة حتى يقرأ (ألم تنْزيل) و (تبارك الذي بيده الملك). ثم روى بعده بسند إلى زهير بن معاوية أنه قال: سالت أبا الزبير: أسمعت جابراً يذكر أن النبي كان لا ينام حتى يقرأ (ألم تنْزيل) و(تبارك) ؟ قال: ليس جابر حدثنيه ولكن حدثني صفوان أو أبو صفوان. إذن دلَّس أبو الزبير فأسقط واسطة سماعِهِ هذا الحديث من جابر.

2- تدليس الشيوخ: هو أن يروي عن شيخٍ حديثاً سمعه منه, فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يُعرَف به كي لا يعرف ولا يهتدى إليه.

- مثال تدليس الشيوخ: قول ابن مجاهد – أحد أئمة القراء-: (حدثنا عبدالله بن أبي عبدالله): يريد به أبابكر بن أبي داود السجستاني؛ فهو بصنيعه هذا قد وعّر طريق معرفته على السامع وجعلها شاقة.

3- تدليس التسوية: هو رواية الراوي عن شيخه, ثم إسقاط راوٍ ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر.

- مثال تدليس التسوية: ما ذكره أبو محمد بن أبي حاتم في كتاب "العلل" قال: سمعت أبي (وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه عن بقية, قال: حدثني أبو وهب الأسدي عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: (لا تحمدوا إسلام المرء حتى تعرفوا عقدة رأيه)).

قال أبي (أي: أبو حاتم): هذا الحديث له أمر قلّ من يفهمه, روى هذا الحديث عبيدالله بن عمرو – وهو ثقة – عن إسحاق بن أبي فروة – وهو ضعيف – عن نافع – وهو ثقة – عن ابن عمر عن النبي ", وعبيدالله ابن عمرو كنيته أبو وهب وهو أسدي, فكناه بقيّة بكنيته ونسبه إلى بني أسد لكيلا يُفْطَن له إذا تُرِكَ إسحاقُ بن أبي فروة من الوسط لا يُهتدى له.

- **فائدة:** أشهر من كان يفعل هذا النوع من التدليس (أي: تدليس التسوية) هو بقية بن الوليد والوليد بن مسلم.

4- تدليس البلاد: وهو مما يلتحق بتدليس الشيوخ.

وصورته: أن يقول المحدث: حدثنا البخاري, ويقصد مَنْ يُبَخِّرُ الناس, أو يقول البغدادي: حدثني مِن وراء النهر, يوهم أنه نَهر جيحون ويريد نَهر عيسى ببغداد.

5- تدليس العطف: وهو أن يقول المحدث: حدثنا فلان وفلان, ويكون سمعه من الأول ولم يسمعه من الثاني.

- مثال تدليس العطف: ذكر الحاكم في "علوم الحديث": (أن جماعة من أصاحب هشيم (وهو من الموصوفين بالتدليس) اجتمعوا يوماً على ألاّ يأخذوا منه التدليس, ففطن لذلك, فكان يقول في كل حديث يذكره: حدثنا حصين ومغيرة عن إبراهيم, فلما فرغ قال لهم: هل دلست لكم اليوم, فقالوا: لا, قال: لم أسمع من مغيرة حرفاً مما ذكرته, إنما قلت: حدثني حصين, ومغيرة غير مسموع لي).

6- تدليس السكوت: وهو أن يقول المحدث: "حدثنا" أو "سمعت" وينوي القطع, فيسكت ثم يقول:... فيذكر اسم شيخ من الشيوخ, كهشام بن عروة مثلاً, وهو لم يسمع منه الحديث.

- حكم عنعنة المدلِّس: ترد رواية المدلس المكثر من التدليس إذا وردت بالعنعنة ولم يصرح فيها بالسماع وأما إذا صرح فتقبل روايته.

أما المقل من التدليس والذي لا يدلس إلا عن ثقة فعنعنته محمولة على السماع إلا أن يتبين أنه قد دلس حديثاً بعينه وذلك بعد جمع طرق حديثه وسبر رواياته.

- **ملاحظات:**

- ما هو الفرق بين المرسل والمرسل الجلي والمرسل الخفي والتدليس؟
- المرسل: ما أضافه التابعي إلى رسول الله ρ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة (خَلْقية أو خُلُقية).
- المرسل الجلي: (وهو بمعنى الانقطاع): رواية الراوي عمن لم يلقه سواء عاصره أم لا.
- المرسل الخفي: رواية الراوي عمن لقيه ولم يسمع منه شيئاً.
- التدليس: رواية الراوي عمن سمع منه في الجملة, وذكر ما لم يسمع بعبارة توهم السماع.
- ما هي الأسباب التي تجعل الرواة يدلسون؟
- الأسباب التي تجعل الرواة يدلسون هي:
- ضعف الشيخ.
- صغر الشيخ.

- كثرة الرواية عن هذا الشيخ فكلما تكلم يقول: (حدثني فلان, حدثني فلان, حدثني فلان) فيقع في نفسه أنه لا يريد أن يصرح باسمه كثيراً أمام المحدثين, كي لا يقولوا في أنفسهم: إنّ هذا الشيخ ليس له إلا شيخ واحد أو ليس من المشايخ إلا القليل فحينئذ يسقطه.
- أذى بسبب التصريح بشيخه.

- **هل التدليس جرح ؟**
- التدليس إذا كان الراوي ثقة في نفسه فلا يُعَدُّ التدليس فيه جرحاً, إنما يكون ريبة منه تجعلنا نتوقف في حديثه إذا لم يصرح بالسماع, لكن الراوي الذي أكثرُ رواياته مدلَّسة ولا يصرح بالسماع عن مشايخه, فلم يظهر للعلماء مَنْ هذا الضعيف, فلما لم يتيسر هذا في حديثه ضعفوه كيحيى بن أبي حية الكلبي.
- **ما هو الأحسن: المدلَّس أو المرسل؟**
- لو نظرنا إلى الفرق بينهما من جهة الاتصال وعدمه فالمدلَّس أحسن حالاً من المرسل لأن التدليس مظِنّة انقطاع فنحن حين نقف في عنعنة المدلِّس لا نجزم بأنه لم يسمع هذا الحديث بعينه من شيخه,

أما المرسل فهو ما أضافه التابعي إلى رسول الله ρ, دون ذكر مَنْ حدثه بذلك, لأنه لم يسمع من النبي ρ قطعاً, فهو انقطاع جلي.

وإذا قيل لك إن المرسل أفضل من المدلَّس لأن المرسل في طبقة القرون المفضلة, فالجواب أن يقال: فقد وقع التدليس من جماعة من مشاهير التابعين وأتباعهم, وهم من أهل القرون المفضلة بلا شك.

- **كيف عرف الأئمة أن الراوي الفلاني مدلِّس ؟**

- يُعْرَف ذلك بأمور:

1- إخباره عن نفسه بالتدليس كما وقع لِهُشَيْم بن بشير (انظر ص27).

2- أنْ يروي الراوي عن شيخه بصيغة محتملة, فيُسأل: هل سمعتَ هذا منه؟ فيُظهِر واسطة أو أكثر.

3- أنْ تكون أحاديثه التي صرح فيها بالسماع مستقيمة والتي رواها بصيغة محتملة فيها المناكير.

4- أنْ يروي الحديث عن شيخه مباشرةً بصيغة محتملة كـ: "عن وقال وأنّ..." ثم يأتي فيروي عنه بواسطة, لا سيما إن كانت الواسطة ضعيفة أو صغيرة, ما لم تظهر قرينة تدل على أنه سمعه نازلاً وعالياً.

5- أنْ يروي المناكير عن الثقات, كما قال أحمد: (كنت أظن أن بقية يحدث بالمناكير عن المجاهيل, فرأيته يحدث بالمناكير عن الثقات فعلمت من أين أُتي – يعني التدليس -.

- **تنبيه مهم:** لم يذكر الناظم – رحمه الله – النوع الأخير من أنواع الانقطاع, وهو: المعلق.
- تعريف المعلق: هو ما حُذف من مبتدأ إسناده راوٍ فأكثر ولو إلى آخر الإسناد.
- شرح التعريف: (هو ما حُذف من مبتدأ إسناده) أي من أول إسناده من جهة المصنف (راوٍ) واحد, وهو شيخ المصنف (فأكثر) أي: راويين: شيخ المصنف وشيخ شيخه, أو ثلاثة أو أكثر (ولو) استمر السقط أو الحذف (إلى آخر الإسناد) حيث يقال: قال رسول الله ρ... أو يُروى عن النبي ρ كذا...
- حكم المعلق: ضعيف ضعفاً شديداً لسقوط راوٍ أو أكثر منه.
- مثال المعلق: ما أخرجه البخاري – رحمه الله – في الصحيح, قال: قال مالك أخبرني زيد بن أسلم أن عطاء بن يسار أخبره أن أبا سعيد الخدري أخبره أنه سمع رسول الله ρ يقول: (إذا أسلم العبد فحسُن إسلامه يكفِّر الله عنه كل سيئة زلفها)... فأسقط البخاري شيخه.

- رسم يبين الفرق بين المعلق والمعضل والمنقطع والمرسل:

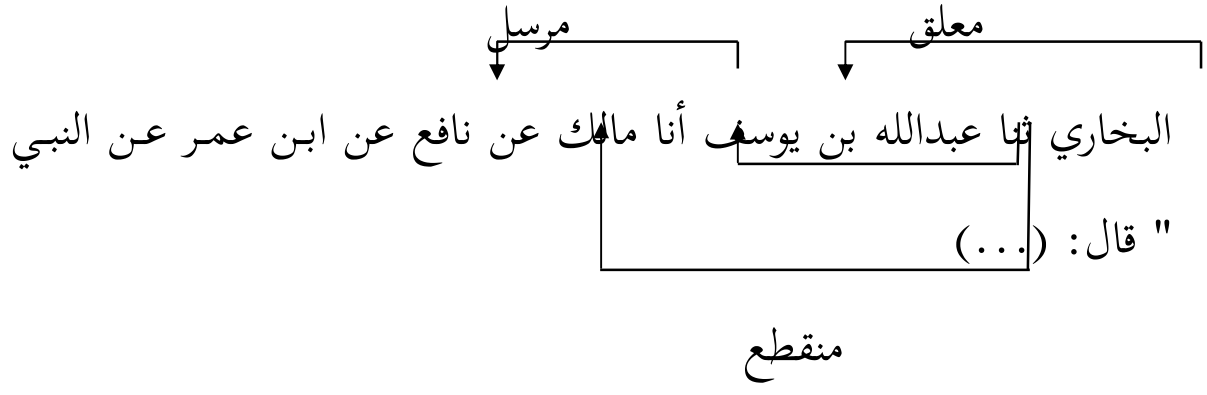

- قال الناظم – رحمه الله -:

وَمَا يُخَالِفْ ثِقَةٌ فِيْهِ فَالشَّاذُ وَالْمَقْلُوْبُ

- **معنى البيت:** (**وما يخالف**) راوٍ (**ثقة**) أي: عدل ضابط (**فيه**) أي في الحديث أي في متنه أو في سنده بزيادة أو نقصان (**الملا**) أي: الجماعة الثقات فيما رووه أو مَنْ هو أحفظ أو أضبط مع عدم إمكان الجمع بين الحديثين, بأنْ كان يلزم من قبوله رد غيره (**فالشاذ**) أي: فهو المسمى عندهم بالشاذ الْمُشْتَرَط انتفاؤه في حد

الصحيح, أما إذا أمكن الجمع فلا يكون شاذاً ويُقبل حديث الثقة حينئذ؛ ويقابل الشاذ المحفوظ, وحكم الأول الضعف بخلاف المحفوظ فالقبول, لاشتماله على صفة مقتضية للترجيح ككثرة عدد أو قوة حفظ أو ضبط. (**والمقلوب**) مشتق من القلب, وهو: تبديل شيء بآخر, وهو (**قسمان تلا**) أي: تبع الشاذ في النظم. الأول: أن يكون الحديث مشهوراً براوٍ فَيُجْعَلُ مكانه راوٍ آخر في طبقته كالحديث المشهور بسالم فأُبدل بنافع وبالعكس, وإليه أشار بقوله (**إبدال راوٍ**) اشتهر به الحديث (**ما**) أي: أيُّ راوٍ كان من السند (**براوٍ**) آخر مكانه ليصير مرغوباً فيه لغرابته (**قسم**) أول, مثاله: حديث رواه عمرو بن خالد الحراني عن حماد النصِيبي ـ وحماد وضاع كما في "الميزان" ـ عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: (إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدءوهم بالسلام), الحديث قلبه حماد فجعله عن الأعمش, وإنما هو معروف بسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرةτ, هكذا رواه مسلم في صحيحه. (والثاني): تبديل إسناد متن بإسناد متن آخر, وتبديل إسناد هذا المتن بالإسناد الأول كما قال (**وقلب إسناد لمتن**) فيجعل لمتن آخر مروي بسند آخر (**قسم**) ويجعل هذا المتن لإسناد

آخر ثانٍ, وإنما يفعل ذلك لقصد الكشف عن حال المحدث.

مثاله: ما وقع لأهل بغداد مع الإمام البخاري. حكمه: أنه لا يجوز إلا لقصد الاختبار في الحفظ ثم يرجع المقلوب إلى ما كان عليه, وإذا فَعَلَ لقصد الإغراب فلا يجوز قطعاً.

- قد سبق تعريف الشذوذ ومثاله في المتن والسند ص7.
- المقلوب: ما بُدِّل فيه شيء بآخر.
- أنواعه: القلب على ضربين, لأنه قد يكون في الإسناد, وقد يكون في المتن, وكل واحد منهما يقع على وجهين.
- القلب في الإسناد: إنّ القلب في الإسناد يقع على وجهين:
- الوجه الأول: أنْ يقدِّم الراوي ويُؤَخِّر في اسم أحد الرواة واسم أبيه, مثل أن يكون الأصل (كعب بن مرة) فيقول: مرة بن كعب.
- الوجه الثاني: أن يكون الحديث مشهوراً عن راوٍ من الرواة, فَيَعْمِدُ أحد الوضاعين أو الكذابين إلى هذا الراوي الذي اشتهر الحديث عنه فيغيره براوٍ آخر.

- مثال الوجه الثاني: ما رواه عمرو بن خالد الحراني عن حماد النصِيبي عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: (إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدءوهم بالسلام),فهذا الحديث مقلوب, قلبه حماد فجعله عن الأعمش, وإنما هو معروف بسهيل بن أبي صالح عن أبيه, هكذا أخرجه مسلم من رواية شعبة والثوري وجرير بن عبدالحميد وعبدالعزيز بن محمد الدراوردي كلهم عن سهيل.
- القلب في المتن: يأتي على وجهين أيضاً:
- الوجه الأول: أن يَجْعَل الراوي كلمةً من المتن في غير موضعها.
- مثال الوجه الأول: ما رواه مسلم في السبعة الذين يظلهم الله يوم القيامة فقد جاء فيه: (ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله): فقد انقلب هذا الكلام على أحد الرواة, وأصله ما في صحيح البخاري وصحيح مسلم في رواية أخرى: (حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه).
- الوجه الثاني: أن يجعل الراوي الحديث على إسناد غير إسناده, ويضع إسناده على متن غير هذا المتن. ومن هذا لنوع ما ورد في قصة امتحان البخاري رحمه الله.
- الأسباب التي تحمل الراوي على قلب الأحاديث:

1- رغبة الراوي في إيقاع الغرابة على الناس, حتى يظنوا أنه يروي ما ليس عند غيره فيُقبِلوا على التحمل عنه, والمحدثون يسمُّون مَنْ يضع القلب لهذا السبب سارقاً, ويسمون فعله سرقة.

2- خطأ الراوي.

3- الرغبة في اختبار وامتحان المحدِّث, أهو حافظ أم غير حافظ.

- حكم القلب: إنْ كان القلب بقصد الإغراب فإنه لا يجوز, لأن فيه تغييراً للحديث وهذا من عمل الوضاعين, وأما إن كان للامتحان والاختبار فذكر ابن الصلاح أن المحدثين الأثبات فعلوا ذلك وفِعْلُهم يدل على جوازه

بشرط أنْ يُبين فاعله الصحيح قبل انفضاض المجلس, وإن كان عن خطأ وسهو, فلا شك أنّ فاعله معذور في خطئه, لكن إذا كثر ذلك منه فإنه يخلّ بضبطه ويجعله ضعيفاً.

- قال الناظم – رحمه الله -:

وَالْفَرْدُ مَا قَيَّدْتَه بِثِقَةٍ أَوْ جَمْعٍ اوْ قَصْرٍ عَلَى

- **معنى البيت:** (**والفرد**) لغة: الوتر. اصطلاحاً قسمان: الأول: الفرد المطلق, وهو حديث انفرد به أو بسنده راوٍ. وحكمه: الصحة إن بلغ الراوي الضبط التام ولم يخالف غيره الأرجح منه, والحُسْن إن قاربه ولم يخالف غيره الأرجح منه أيضاً, والشذوذ إن خالف غيره الأرجح مع كونه ثقة, والنكارة إن خالف غيره الراجح مع كونه ضعيفاً, والترك إن لم يخالف مع اتّهامه بالكذب.

والثاني: الفرد المقيد: وهو ما كان التفرد فيه بالنسبة لجهة مخصوصة وهو المشار إليه بقوله (**ما**) أي: الحديث الذي (**قيدته بثقة**) تفرد به عن غيره من الثقات كقولك في حديث: (إن النبي ρ كان يقرأ في الأضحى والفطر بـ ق واقتربت الساعة): لم يروه ثقة إلا ضمرة, وإنما قيدت بالثقة لرواية عبدالله بن لهيعة له وقد ضعّفه الجمهور (**أو**) قيدته بـ(**جمع**) أي: جماعة من بلد معين كقولهم: تفرد به أهل مكة أو قيدته بـ(**قصر**) أي: اقتصار (**على رواية**) راوٍ معين, كقولك: تفرد به فلان عن فلان, وهو مروي من وجوه عن غيره, كحديث ابن عيينة عن وائل عن ابنه بكر بن وائل عن الزهري عن أنس: (أن النبي ρ أَوْلَمَ على صفية بِسَوِيْقٍ وتمر): لم يروه عن بكر غير وائل, ولم يروه عن وائل غير ابن عيينة, وهو حديث صحيح.

- الفرد قسمان:

1- فرد مطلق: وهو ما تفرد به راويه عن جميع الرواة لم يروه أحد غيره, أو بمعنى آخر: هو الحديث الذي انفرد به راوٍ واحدٌ, سواء تعددت الطرق إلى ذلك الراوي المنفرد به أم لم تتعدد.

- مثال الفرد المطلق: حديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته؛ تفرد به عبدالله بن دينار عن ابن عمر.

- حكم الفرد المطلق: حكم هذا النوع أن ينظر في هذا الراوي المنفرد به, فإن كان قد بلغ حد الضبط والإتقان فحديثه صحيح يُحتج به مع تفرده به, وإنْ كان لم يبلغ حد الضبط والإتقان لكنه قريب من هذا الحد فحديثه حسن يُحتج به أيضاً, وإنْ كان بعيداً من حد الضبط والإتقان كان حديثه ضعيفاً.

2- فرد مقيد: وهو ثلاثة أنواع:

1- ما قُيِّد بثقة: وهو ما تفرد به ثقة, بأن لم يروه أحد من الثقات إلا هو.

- مثاله: حديث عمر بن الخطاب أنه سأل أبا واقد الليثي: ما كان يقرأ به رسول الله ρ في الأضحى والفطر؟ فقال:(كان يقرأ فيهما بـ(ق والقرآن المجيد) و(اقتربت الساعة وانشق القمر)).قال الحافظ العراقي:(و قد ورد

هذا من رواية ضمرة بن سعيد المازني عن عبدالله بن عبدالله بن أبي واقد الليثي عن النبي ρ, وهذا

الحديث لم يروه من الثقات إلا ضمرة, وقد رُوي من وجوه أخرى ضعيفة.

2- ما قُيِّد بجمع: وهو ما تفرد به أهل بلد معين, بأن لم يروه إلا أهل بلدة كذا أو كذا.

- مثاله: ما رواه مسلم في (صحيحه) عن عائشة رضي الله عنها قالت: (...والله لقد صلى رسول الله ρ على ابني بيضاء في المسجد سهل وأخيه). قال الحاكم: تفرد به أهل المدينة, ورواته كلهم مدنيون, وقد رُوي بإسناد آخر عن موسى بن عقبة عن عبدالواحد بن حمزة عن عبدالله بن الزبير عن عائشة, وكلهم مدنيون, لم يَشْرَكْهُم أحد.

3- ما قيد بقصر على رواية: وهو ما تفرد به راوٍ مخصوص بأن لم يروه عن فلان إلا فلان, وإن كان مروياً من وجوه عن غيره.

- مثاله: الحديث الذي رواه الترمذي وأبو داود من طريق سفيان بن عيينة عن وائل بن داود عن ابنه بكر بن وائل عن الزهري عن أنس: (أنّ النبي ρ أَوْلَمَ على صفية بسويق وتمر). قال ابن طاهر: غريب من حديث بكر بن وائل, تفرد به وائل بن داود, ولم يروه غير سفيان بن عيينة.

حكم الفرد المقيد: ليس في شيء من هذا ما يقتضي الحكم بضعف الحديث إلا أن يُطلِق قائل قوله: تفرد به أهل بلدة كذا, أو لم يروه عن فلان غير فلان, أو لم يروه ثقة إلا فلان فيكون حكمه كالقسم الأول, لأن رواية غير الثقة كلا رواية, فينظر في المنفرد به هل بلغ رتبة من يحتج بتفرّده أو لا, وفي غير الثقة هل بلغ من يعتبر بحديثه أو لا.

ـ قال الناظم – رحمه الله -:

وَمَا بِعِلَّةٍ غُمُوْضٍ أَوْ مُعَلَّلٌ عِنْدَهُمُ قَدْ عُرِفَا

- **معنى البيت**: (**وما**) أي: والحديث الذي تلبَّس (**بعلة**) ذات (**غموض**) وخفاء في سنده أو في متنه مع أنّ الظاهر السلامة منها, فـ"أو" في قوله (**أو خفا**) بمعنى الواو, لأنه تفسير للغموض فدلك الحديث (**معلل عندهم قد عرفا**) ويُقال له المعلول أيضاً. وحاصله أنه حديث فيه أمر خفي قادح يظهر للنقاد بعد البحث عن طرق الحديث, وهذا الأمر الخفي يُسمى علة كالإرسال الخفي والإرسال الظاهر للحديث الموصول, فإنه لا يعرف عند سماع الحديث الموصول إلا بالبحث. وتدرك العلة بعد جمع الطرق والفحص عنها بتفرد الراوي أو بمخالفة غيره ممن هو أحفظ وأضبط أو أكثر عدداً مع قرائن تُضَمُّ إلى ذلك يَهتدي الناقد بذلك إلى اطلاعه على تصويب

إرسال في الموصول, أو تصويب وقف في المرفوع أو إدراج حديث في حديث ونحو ذلك.

- تعريف الْمُعَلَّل: هو الحديث الذي اتضح أنّ في سنده أو متنه علة تقدح في صحته, مع أنّ الظاهر الخُلُوُّ منها.
- العلة: هي عبارة عن سبب خفيٍّ قادح في الحديث, وهذا تعريف أغلبي للعلة, لأن العلماء قد يُعِلُّون بأشياء غير خفية, ويعلون بما لا يؤثر في صحة الحديث.

- الطريق لمعرفة العلة: جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته وضبطهم وإتقانِهم.
- أين تقع العلة: تقع العلة في الإسناد ـ وهو الأكثر ـ وقد تقع في المتن.
- مثال معلل السند: حديث يعلى بن عبيد عن الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً: (البيعان بالخيار)؛ فقد وهم يعلى على سفيان الثوري في قوله: "عمرو بن دينار"؛ إنما هو: "عبدالله بن دينار"؛ فهو معلَّل بِهذا الغلط مع أنه صحيح المتن.
- مثال معلل المتن: حديث "نفي قراءة البسملة في الصلاة" المروي عن أنس, وذلك في الرواية التي تفرد بِها مسلم في (صحيحه) من طريق

الوليد بن مسلم. وقد أَعَلَّ الكثير من الأئمة كالشافعي والدارقطني والبيهقي وغيرهم هذه الرواية التي فيها التصريح بنفي قراءة البسملة بأنّ راوياً من رواة الحديث حين سمع قول أنسτ: (صليت خلف رسول الله " وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فكانوا يستفتحون بـ(الحمد لله رب العالمين)), فظن هذا الراوي نفي قراءة البسملة, فروى الحديث على ما فَهِمَ, فأخطأ, فكان نتيجة ذلك أنْ قال عَقِبَ الحديث: (فلم يكونوا يستفتحون القراءة بـ(بسم الله الرحمن الرحيم), مع أنّ رواية الأكثرين التي اتفق عليها البخاري ومسلم ليس فيها هذا التصريح, وهذه علة خفية أدركها العلماء بدقّة البحث.

ـ قال الناظم – رحمه الله -:

وَذُو اخْتِلافِ سَنَدٍ أَوْ مُضْطَرِبْ عِنْدَ أُهَيْلِ

- **معنى البيت**: (**وذو**) أي: وحديث صاحب (**اختلاف سند**) أي: اختلاف في سندٍ كما هو الغالب ويكون باختلاف في وصل وإرسال, أو إثبات راوٍ أو حذفه ونحو ذلك (**أو**) في (**متن**) أو فيهما؛ سواء كان من راوٍ واحدٍ, بأنْ رواه ذلك الواحد مرة على وجه مخالف للآخر مخالفة لا يمكن الجمع معها, وإلا تعين الجمع, ومع عدم الترجيح بحفظ أو كثرة عدد أو غيرها من المرجحات, وإلا تعيّن الراجح, وخبر

ذو قوله (مضطرب عند أهيل الفن) أي: فالحديث الموصوف بما ذكر مشهور عندهم بأنه مضطرب.

وحكمه: الضعف لإشعاره بعدم ضبط راويه أو رواته؛ وإذا كان في اسم رجل وأبيه وكان ثقة فهو غير ضعيف.

- تعريف المضطرب: ما اختلفت الرواية في متنه أو في سنده أو في كليهما مع تساوي الروايتين, وتعذر الجمع بينهما.
- قد يكون الاضطراب في السند ـ وهو الغالب ـ وقد يكون في المتن.
- مثال الاضطراب في السند: حديث أبي هريرة τ: (إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً, فإن لم يجد فلينصب عصاً, فإن لم يكن معه عصاً فليخطط خطاً بين يديه, ثم لا يضره ما مر أمامه). فهذا الحديث

اختُلِف على راويه وهو إسماعيل بن أمية اختلافاً كثيراً: فقيل: عنه عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث عن أبي هريرة؛ وقيل: عنه عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث ابن سُليم عن أبي هريرة, وقيل... وقيل... إلى عشرة وجوه. ولذا حكم غير واحد من الحافظ كالنووي وابن عبدالهادي وغيرهما من المتأخرين باضطراب سنده.

- مثال الاضطراب في المتن: ما رواه الترمذي عن شريك عن أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها قالت: سئل رسول الله ρ عن الزكاة, فقال: (إنّ في المال لحقاً سوى الزكاة)؛ ورواه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ: (ليس في المال حقٌّ سوى الزكاة).

قال الحافظ العراقي: فهذا اضطراب.

- حكم المضطرب: الاضطراب يوجب ضعف الحديث لإشعاره بأنه لم يُضبَط.

- قال الناظم – رحمه الله -:

وَالْمُدْرَجَاتُ فِي مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرُّوَاةِ

- **معنى البيت**: (**والمدرجات**) جمع مدرج وهو في اللغة: الإدخال, واصطلاحاً قسمان: مدرج في السند ومدرج في المتن. الأول: أقسام مذكورة في المطولات. والثاني: وهو المدرج (**في الحديث ما**) أي ألفاظ (**أتت من بعض الرواة**) في العبارة تقديم وتأخير, والأصل: ما أتت من ألفاظ بعض الرواة, سواء كان البعض صحابياً أو غيره, وسواء كان الكلام لنفسه أو لغيره, لكن بشرط أن يوصله بالحديث من غير بيان أنّ ما أدرجه ليس من الحديث وهذا معنى قوله (**اتصلت**) أي:

الألفاظ بآخر الحديث وهو الغالب, أو كانت في أثنائه أو في أوله, فلم يُفصل بين الحديث وبين هذا الكلام بذكر قائله, حتى يقع اللبس بذلك, فيتوهم من لم يعرف الحقيقة أنّ الجميع مرفوع. واعلم أن سبب الإدراج تفسير لفظ غريب أو استنباط حكم فهمه بعض الرواة. ويعرف الإدراج بوروده مفصولاً بطريق آخر أو بتصريح الراوي بذلك ونحوه. وحكمه المنع لتضمنه نسبة القول لغير قائله, وما أدرج لتفسير غريب يُسامَح فيه كما قال الإمام السيوطي, ولذا فعله الزهري وغير واحد من الأئمة.

- تعريف المدرج: الحديث المدرج ما كانت فيه زيادة ليست منه وهو ينقسم إلى مدرج إسناد ومتن.

1- مدرج الإسناد: ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

- القسم الأول: أنْ يروي جماعة الحديث بأسانيد مختلفة, فيرويه عنهم راوٍ يجمعهم على إسناد واحد من تلك الأسانيد, ولا يُبَيِّن الاختلاف.
- مثال القسم الأول: ما رواه الترمذي من حديث ابن مسعود τ قال: قلت: يا رسول الله أي الذنب أعظم؟ قال: أن تجعل لله نداً وهو خلقك, قلت: ثم أي؟ قال: أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك, قلت: ثم أي؟ قال: أن تزاني حليلة جارك. فإن الأعمش ومنصور بن

المعتمر رويا هذا الحديث عن شقيق عن عمرو ابن شرحبيل عن ابن مسعود؛ ورواه واصل الأسدي عن شقيق عن ابن مسعود, وأسقط عمرو من بينهما. فلما رواه الثوري عنهم أدرج سند واصل في سند الأعمش ومنصور, فلم يبين الاختلاف حيث قال: روى الأعمش ومنصور بن المعتمر وواصل الأسدي عن شقيق عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود... وساق الحديث.

- القسم الثاني: أنْ يكون المتن عند راوٍ بإسناد إلا طرفاً منه, فإنه عنده بإسنادٍ آخر, فيرويه عنه راوٍ تاماً بالإسناد الأول, ولا يذكر إسناد هذا الطرف.

- مثال القسم الثاني: ما رواه أبو داود والنسائي من حديث وائل بن حجر قال: صليت خلف أصحاب النبي ρ فكانوا إذا سلموا يشيرون بأيديهم كأنّهم أذناب خيل شهب, ثم جئتهم بعد ذلك في زمان فيه برد شديد, فرأيت الناس عليهم جل الثياب تتحرك أيديهم تحت الثياب.

فإن الحديث من أوله إلى قوله (ثم جئتهم), من رواية عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر, ومن قوله: ثم جئتهم إلى آخره ليس بِهذا الإسناد بل رواه عاصم عن عبدالجبار بن وائل عن بعض أهله عن وائل كما بين ذلك المحققون من علماء الحديث.

- القسم الثالث: أن يكون عند الراوي متنان مختلفان بإسنادين مختلفين, فيرويهما راوٍ عنه مقتصراً على أحد الإسنادين, أو يروي أحدهما بإسناد, ويزيد بعضاً من الثاني على الأول.
- مثال القسم الثالث: حديث سعيد بن أبي مريم عن مالك عن الزهري عن أنس عن النبي ρ قال: (لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تنافسوا)؛ فقوله: (ولا تنافسوا) من حديث آخر لمالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ":(إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تحسسوا ولا تنافسوا), فأدرج ابن أبي مريم في الأول, وصيرها في سيد واحد, وهو غلط منه والحديثان رواهما رواة الموطأ, وكذلك في الصحيحين عن مالك.

2- مدرج المتن: هو أنْ يزيد الراوي في الحديث ما ليس منه بدون تمييز بين الزيادة والحديث, فيتوهم من يروي عنه أنّها من الحديث وليست منه.

- أقسام مدرج المتن: ينقسم مدرج المتن إلى ثلاثة أقسام:
- القسم الأول: ما أدرج في أول الحديث.

- مثال القسم الأول: ما روى شبابة بن سوّار وغيره عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله ρ: (أسبغوا الوضوء, وويل للأعقاب من النار).

فقوله: (أسبغوا الوضوء) من قول أبي هريرة, أُدرج في أوله, ويدل على الإدراج ما رواه البخاري عن آدم بن أبي إياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة أنه قال: أسبغوا الوضوء فإنّ أبا القاسم " قال: (ويل للأعقاب من النار)؛ وقد رواه بعضهم مقتصراً على المرفوع.

- القسم الثاني: ما أدرج في وسط الحديث:
- مثال القسم الثاني: ما رواه الدراقطني في "السنن" من طريق عبدالحميد بن جعفر عن هشام بن عروة عن أبيه عن بُسْرة بنت صفوان قالت: سمعت رسول الله ρ يقول: (من مس ذكره أو أُنْثَيَيْه أو رُفْغَيْه فليتوضأ)؛ قال الدارقطني: كذا رواه عبدالحميد عن هشام, ووهم

في ذكر الأنثيين والرفغين, وأدرجه كذلك في حديث بسرة, والمحفوظ أن ذلك من قول عروة.

- القسم الثالث: ما أدرج في آخر الحديث:
- مثال القسم الثالث: حديث أبي هريرة مرفوعاً: (للعبد المملوك أجران, والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبِرُّ أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك)؛ فقوله: (والذي نفسي بيده... إلخ) من كلام أبي هريرة τ, لأنه يستحيل أن يصدر ذلك من النبي ρ لأنه لا يمكن أن يتمنى الرق ولأن أمه لم تكن موجودة حتى يَبَرَّها.
- يعرف الإدراج في المتن بأمور:

1- ورود رواية مجردة عن ذلك القدر المدرج.

2- التنصيص على الإدراج من الراوي الْمُدْرِج أو من بعض الأئمة.

3- استحالة صرور مثل ذلك عن النبي ρ كما في مثال القسم الثالث.

- حكم الإدراج: لا يجوز تعمد شيء من الإدراج, وتعمده حرام بإجماع أهل الفقه والحديث. قال السمعاني: مَنْ تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة وممن يُحَرِّف الكلم عن مواضعه, وهو يلحق بالكذابين.

- قال الناظم – رحمه الله -:

وَما رَوَى كُلُّ قَرِيْن عَنْ مُدَبَّجْ فَاعْرِفْهُ حَقًّا

- **معنى البيت**: **(وما)** أي والحديث الذي **(روى كل قرين عن أخه)** أي: قرينه المساوي له في السند أي: الأخذ عن الشيوخ في السن أيضاً كما هو الكثير, وخبر ما قوله **(مدبج)** سواء كان ذلك من الصحابة, كرواية كل من عائشة وأبي هريرة رضي الله عنهما عن الآخر, أو من التابعين كرواية كل من الزهري وعمر بن عبدالعزيز عن الآخر, أو من غيرهما كرواية كل من مالك والليث عن الآخر. أما في اللغة: فهو مأخوذ من دياجتي الوجه أي جانبيه, سمي بذلك لتساوي القرينين. وخرج بالكلية في قوله: كل قرين: ما إذا انفرد أحد القرينين بالرواية عن الآخر وهو المسمى برواية الأقران, كرواية زائدة بن قدامة عن زهير بن معاوية. فالمدبج

أخص من رواية الأقران إذ كل مدبج رواية أقران ولا عكس. وخرج بالقرين: ما إذا روى عمن رونه سناً أو رتبة, ويسمى رواية أكابر عن أصاغر كرواية الزهري عن مالك. **(فاعرفه)** أي: اعلمه علماً **(حقاً وانتخه)** أي: افتخر بمعرفته فإنه مهم لإفادته الأمن من ظن الزيادة في السند.

وحكمه: قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً.

- المدبج: هو أن يروي القرينان, كل واحد منهما عن الآخر.
- القرينان: هما المتقاربان في السن والأخذ عن المشايخ.

- مثاله:

أ- في الصحابة: عائشة وأبو هريرة روى كل واحد منهما عن الآخر.

ب- في التابعين: رواية الزهري عن عمر بن عبدالعزيز ورواية عمر عن الزهري.

ج- في أتباع التابعين: رواية مالك عن الأوزاعي ورواية الأوزاعي عن مالك.

د- في أتباع الأتباع: رواية أحمد بن حنبل عن علي بن المديني ورواية علي عن أحمد.

- فائدة المدبج: ينبغي أن يعتنى بمعرفة هذا النوع, فإن لمعرفته فائدة عظيمة منها: ألا يتوهم الناظر في الحديث من هذا النوع (أي: المدبج) أنّ ذكر أحد المتقارنين قد وقع في السند خطأً من أحد الرواة. ومنها أنْ لا يُفهم أن (عن) التي تذكر أحياناً بين الراوي والمروي عنه قد ذُكرت خطأً وأن صوابَها واو العطف التي تدل على أنهما اشتركا في كون كل منهما قد حَدَّث مَنْ ذُكِرَ في الإسناد قبلهما.

- رواية الأقران: هو أنْ يروي أحد القرينين عن الآخر ولا يروي الآخر عنه.

- مثاله: رواية زائدة بن قدامة عن زهير بن معاوية, ولا يعلم لزهير رواية عن زائدة بن قدامة.

- فائدة: قال العراقي: (أول من سمى هذا النوع بـ"المدبج" الدراقطني فيما أعلم) .
- حكم المدبج: قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً.

- قال الناظم – رحمه الله -:

مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطًّا وَضِدُّهُ فِيْمَا ذَكَرْنَا

- **معنى البيت**: (**متفق**) يعني الحديث الذي اتفقت في سنده أسماء الرواة (**لفظاً وخطاً**) أي: في اللفظ والخط (**متفق**) عندهم, وأما في الأشخاص والمسميات فبينهما افتراق واختلاف, وهذا معنى قوله (**وضده**) أي: ومثل المتفق (**فيما**) أي: في الاتفاق الذي (**ذكرنا**)ه في اللفظ والخط دون المسمى والشخص هو (**المفترق**) أي المسمى بذلك لافتراق الأسماء بافتراق المسميات. والمراد أن القسم الذي يُسمى بالمتفق والمفترق هو ما اتفق في الخط واللفظ دون المسمى, فهو من قبيل المشترك اللفظي, فهو متفق من حيث اللفظ والخط, مفترق من حيث الأشخاص, والاعتبار باتفاق الخط بالحروف بقطع النظر عن النقط والشكل وله أقسام مبسوطة في المبسوطات. ومثاله: حماد, لا تدري أهو ابن زيد أو ابن سلمة, كذلك عبدالله إذا أُطلق: قال سلمة بن سليمان: إذا قيل: "عبدالله" بمكة فهو ابن الزبير,

وبالمدينة فابن عمر, وبالكوفة فابن مسعود, وبالبصرة فابن عباس, وبخراسان فابن المبارك. ومن فوائده: الاحتراز عن أنْ يُظَنَّ الشخصان شخصاً واحداً, وعن أن يُظَنَّ الثقةُ ضعيفاً والضعيفُ ثقةً.

- تعريف المتفق والمفترق: أنْ تتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعداً خطاً ولفظاً وتختلف أشخاصهم.
- سواء اتفق في ذلك اثنان منهم أم أكثر, وكذلك إذا اتفق اثنان فصاعداً في الكنية والنسبة.
- أقسام المتفق والمفترق:

1- المفترق ممن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم: مثاله: الخليل بن أحمد ستة هم: النحوي البصري, وأبو بشر المزني, والخليل بن أحمد البصري, وأبو سعيد السخري القاضي, وأبو سعيد البستي القاضي, والخليل بن إسماعيل بن أحمد القاضي.

2- المفترق ممن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم أو أكثر من ذلك: مثاله: أحمد بن جعفر بن حمدان أربعة وهم: القطيعي البغدادي أبو بكر, والسقطي البصري, ودينوري, وطرسوسي.

3- ما اتفق من ذلك في الكنية والنسبة معاً: مثاله: أبو عمران الجوني اثنان: عبدالملك بن حبيب, موسى بن سهل.

4- ما اتفق من ذلك في الاسم وكنية الأب: مثاله: صالح بن أبي صالح خمسة وهم: مولى التوأمة بنت أمية بن خلف, وأبو صالح السمان ذكوان, وصالح بن أبي صالح السدوسي, وصالح بن أبي صالح مولى عمرو بن حريث, صالح بن أبي صالح الأسدي.

5- المفترق ممن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم ونسبتهم: مثاله: محمد بن عبدالله الأنصاري أربعة وهم: الأنصاري المشهور القاضي أبو عبدالله, وأبو سلمة, ومحمد بن عبدالله بن حفص بن هشام بن زيد بن أنس بن مالك الأنصاري, ومحمد بن عبدالله بن زيد بن عبدربه الأنصاري.

6- ما وقع فيه الاشتراك في الاسم خاصة أو الكنية خاصة, وأشكل مع ذلك لكونه لم يذكر بغير ذلك: مثاله: عبدالله إذا أطلق لا تدري مَنْ هو؛ قال سلمة بن سليمان: إذا قيل: بمكة (عبدالله) فهو ابن الزبير, وإذا قيل بالمدينة (عبدالله) فهو ابن عمر, وإذا قيل بالكوفة (عبدالله) فهو ابن مسعود, وإذا قيل بالبصرة (عبدالله) فهو ابن عباس, وإذا قيل بخراسان (عبدالله) فهو ابن المبارك.

7- المشترك في النسبة خاصة: مثاله: الآمُلي اثنان: آمل طبرستان, وآمل جيحون؛ ومن ذلك الحنفي والحنفي, فالأول نسبة إلى بني حنيفة, والثاني نسبة إلى مذهب أبي حنيفة.

- أهمية المتفق والمفترق وفائدته: معرفة هذا النوع مهم جداً, فقد زلق بسبب الجهل به غيرُ واحد من أكابر العلماء ومن فوائده:

1- عدم ظن المشتركين في الاسم واحداً, مع أنّهم جماعة.

2- التمييز بين المشتركين في الاسم, فربما يكون أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً, فيُضَعَّفُ ما هو صحيح أو بالعكس.

- قال الناظم – رحمه الله -:

مُؤْتَلِفٌ مُتَّفِقُ الْخَطِّ وَضِدُّهُ مُخْتَلِفٌ فَاخْشَ

- **معنى البيت**: (**مؤتلف**) مأخوذ من الائتلاف وهو الاتفاق, ويُعرف بأنه (**متفق**) أي: حديث اتفق في سنده اسم الراوي ونحوه مع غيره في (**الخط فقط**) دون اللفظ فإنه فيه مختلف, وقوله (**وضده**) أي: مثل المؤتلف وهو المختلف في اللفظ (**مختلف**) أي: مسمى بذلك, ومراده أنّ الحديث الذي يكون كذلك يُسمّى بالمؤتلف والمختلف, فهو قسم واحد.

وفائدته الاحتراز عن الوقوع في التصحيف الذي هو الخطأ في الحروف بالنقط, فإذا علمت ذلك (**فاخش**) واحذر (**الغلط**) أي: الوقوع فيه فإنه مهم.

- **تنبيه**: هذا غير النوع المسمى بمختلف الحديث, وهو أن يكون في الحديثين تنافياً ظاهراً فيجمع بينهما.
- تعريف المؤتلف والمختلف: هو أن تتفق الأسماء أو الألقاب أو الكنى أو الأنساب خطاً وتختلف لفظاً, سواء أكان مرجع الاختلاف في اللفظ: النَّقْطُ أم الشَكْلُ.
- مثال المؤتلف والمختلف: سَلاّم وسَلاَم؛ عُمارة وعِمارة؛ حِزام وحَرام؛ عبّاس وعيّاش؛ غَنّام وعَتّام؛ بشار ويسار؛ بِشْر وبُسْر؛ بَشِير ويَسِير ونُسَير.
- فائدة المؤتلف والمختلف: تمكُّن في تجنب الخطأ وعدم الوقوع فيه.

- قال الناظم – رحمه الله -:

وَالْمُنْكَرُ الْفَرْدُ بِهِ رَاوٍ تَعْدِيْلُهُ لا يَحْمِلُ

- **معنى البيت**: (و) الحديث (**المنكر**) أي: تعريفه: الحديث (**الفرد**) أي: الذي انفرد (**به**) أي: بروايته (راوٍ) موصوف بكونه (**غدا**) أي: صار (**تعديله**) أي: توثيق غيره إياه توثيقاً (**لا يحمل**) أي: لا يحتمل (**التفردا**) يعني لا يبلغ في العدالة والضبط مبلغ مَنْ يُقبل تفرده, بل هو

قاصر عن ذلك. مثاله: حديث أبي زكير عند النسائي وابن ماجه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً: (كلوا البلح بالتمر فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان وقال: عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخَلِق)؛ فإن أبا زكير لم يبلغ مرتبة مَنْ يُغْتَفَر تفرده. ويُقابل المنكر المعروف: وهو ما خالف فيه الراجح من هو ضعيف؛ واعلم أن الذي ينبغي اعتماده أنّ المنكر والشاذ يشتركان في مسمى المخالفة ويفترقان في أن المنكر رواية ضعيف, والشاذ رواية ثقة أو صدوق.

- ذهب الناظم رحمه الله في تعريف المنكر إلى أنه: الحديث الذي ينفرد بروايته مَنْ فَحُشَ غلطه, أو كثرت غفلته, أو تبين فسقه بغير الكذب, وهذا على رأي مَنْ لم يشترط في المنكر مخالفة رواية المقبول. لكن المعتمد في تعريفه لدى غالب المحدثين, لا سيما المتأخرين منهم, أنه: ما رواه الضعيف مخالفاً للمقبول.
- قال الإمام السيوطي في (ألفية السيوطي في علم الحديث):

المنكر الذى روى مخالفاً فى نُخْبَةٍ قد

- مثال المنكر: ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حُبَيِّب بن حَبِيب - وهو أخو حمزة بن حبيب الزيات المقرئ - عن أبي إسحاق عن العيزار بن حُرَيث عن ابن عباس عن النبي ρ قال: (من أقام الصلاة وآتى الزكاة,

وحج البيت وصام وقرى الضيف دخل الجنة)؛ فهذا الحديث حكم عليه أبو حاتم بأنه منكر؛ لأن غير حُبَيِّب من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً عليه, وهو المعروف.

- الفرق بين المنكر والشاذ: المنكر مباين للشاذ, إذ المنكر هو الحديث الذي يرويه الضعيف مخالفاً رواية المقبول, أما الشاذ, فهو الذي يرويه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه عدداً أو توثيقاً. فإن الشاذ والمنكر يجتمعان في اشتراط المخالفة ويفترقان في أن الشاذ رواية المقبول والمنكر رواية ضعيف.

- قال الناظم – رحمه الله -:

مَتْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهْوَ

- **معنى البيت**: (**متروكه**) أي: تعريف الحديث المتروك (**ما**) أي: حديث (**واحد به انفرد**) أي: انفرد واحد برواية الحديث عن غيره فلم يروه إلا هو (**و**) الحال أنهم قد (**أجمعوا**) أي: المحدثون (**لضعفه**) أي: على ضعف راويه لاتّهامه بالكذب أو لكونه عرف بالكذب في غير الحديث فلا يؤمَن أن لا يكذب في الحديث, أو لتهمته بالفسق أو لغفلته أو لكثرة الوهم (**فهو**) أي: المتروك: حكمه (**كرد**) أي: مثل

المردود, أي: الموضوع في كونه من أنواع الضعيف وإن كان أخف منه كما تُشْعِر به كاف التشبيه.

- تعريف المتروك: هو الحديث الذي يتفرد بروايته راوٍ ضعيف جداً؛ سبب ضعفه كونه متهماً بالكذب في الحديث, أو كثير الغلط, أو شديد الغفلة.
- أسباب اتّهام الراوي بالكذب: بأن يكون حديثه مخالفاً للقواعد المعلومة, غير مروي إلا من جهته, أو يكون كذبه في كلام الناس خاصة ويُعرف به.
- مثال المتروك: حديث عمرو بن شِمْر الجعفي الكوفي السِّبعي عن جابر عن أبي الطفيل عن علي وعمار قالا: (كان النبي ρ يقنت في الفجر, ويكبر يوم عرفة من صلاة الغداة, ويقطع صلاة العصر آخر أيام التشريق)؛ قال النسائي والدارقطني وغيرهما في عمرو بن شِمْر: "متروك الحديث".

- قال الناظم – رحمه الله -:

وَالْكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ عَلى النَّبِيْ فَذَلِكَ

- **معنى البيت**: (**والكذب**) أي: والحديث المكذوب به على النبي ρ (**المختلق**) أي: المفترى عليه عمداً, وقوله (**المصنوع على النبي**) ρ

بمعنى ما قبله للتأكيد, وقوله (**فذلك**) أي: المكذوب عليه ρ (**الموضوع**), وقيد الكذب على النبي ρ نظراً للغالب, وإلاّ فكذلك الكذب على غيره كالصحابي والتابعي. ويعرف الوضع بأمور: منها إقرار قائله, ركة ألفاظه إذ ألفاظ النبوة له رَوْنَقٌ ونور وبلاغة. وسبب الوضع: إما عدم الدين

كالزنادقة, أو انتصار لمذهب أو اتباع لهوى بعض الرؤساء, أو احتساباً للأجر ـ على زعمه ـ كما روي أنه قيل لأبي عصمة المُلَقَّب بالجامع ـ أي: لكل شيء إلا الصدق ـ مِنْ أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة, وليس عند أصحاب عكرمة هذا ؟ فقال: رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق فوضعتُها حِسْبَةً.

- و**حكمه** أنه تحرم روايته والعمل به مطلقاً, إلا إذا روي مقروناً بالبيان كأنْ يقول عند روايته: هذا باطل ـ مثلاً ـ ليتحفظ من شره ـ فتجوز روايته.
- تعريف الموضوع: هو الكلام الذي اختلقه وافتراه واحد من الناس ونسبه إلى رسول الله ".

- علامات الوضع: يعرف الوضع بوجود علامات في السند أو في المتن:

أ- علامات الوضع في السند:

1- أن يكون راويه كذاباً معروفاً بالكذب ولا يرويه ثقة غيره.

2- أن يعترف واضعه بالوضع كحديث فضائل القرآن, اعترف بوضعه ميسرة.

3- ما يتنَزل منْزلة إقراره, أو بإقراره حالاً. قال الحافظ العراقي: (هو كأن يحدِّث بحديث عن شيخ, ثم يُسأل عن مولده فيذكر تاريخاً يعلم وفاة ذلك الشيخ قبله, ولا يوجد ذلك الحديث إلا عنده, فهذا لم يعترف بوضعه, ولكن اعترافه بوقت مولده, يتنَزّل منْزلة إقراره بالوضع, لأن ذلك الحديث لا يعرف إلا عند ذلك الشيخ, ولا يعرف إلا برواية هذا الذي حدَّث به).

4- وجود قرينة في الراوي تقوم مقام الوضع: مِنْ أمثلة ذلك ما أسنده الحاكم عن يوسف بن عمر التميمي قال كنت عند سعد بن طريف, فجاء ابنه من الكُتّاب يبكي فقال: مالَكَ ؟ قال: ضربني المعلم, قال: لأُخزِيَنَّهم اليوم, حدثني عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: (معلمو صبيانكم شراركم, أقلهم رحمة لليتيم وأغلظهم على المسكين). ومثل

ذلك حديث: (الهريسة تشد الظهر) فإن واضعه محمد بن الحجاج النخعي كان يبيع الهريسة.

ب- علامات الوضع في المتن:

1- ركاكة اللفظ: بحيث يدرك العليم بأسرار البيان العربي أن مثل هذا للفظ ركيك, لا يصدر عن فصيح ولا بليغ, فكيف بسيد الفصحاء والبلغاء ρ, ومحل هذا إن وقع التصريح بأنه لفظ النبي ρ ولم يروه بالمعنى.

2- فساد المعنى: مثل حديث أن سفينة نوح طافت بالبيت سبعاً وصلت عند المقام ركعتين.

3- مخالفته لصريح القرآن بحيث لا يقبل التأويل مثل: (ولد الزنا لا يدخل الجنة إلى سبعة أبناء) فإنه مخالف لقوله تعالى: {ولا تزر وازرة وزر أخرى}.

4- مخالفته لصريح السنة المتواترة: مثل: (إذا حدثتم عنّي بحديث يوافق الحق فخذوا به حدَّثْتُ به أم لم أُحَدِّث) فإنه مخالف للحديث المتواتر (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار).

5- أن يكون مخالفاً للقواعد العامة المأخوذة من القرآن والسنة: مثل: (من ولد له مولود, فسماه محمداً كان هو ومولوده في الجنة) فإنه مخالف للمعلوم المقطوع به من أحكام القرآن والسنة, من أن النجاة بالأعمال الصالحة لا بالأسماء والألقاب, ومنها أن يكون مخالفاً للإجماع أو يكون موافقاً لمذهب الراوي, أو أن يتضمن الحديث أمراً من شأنه أن تتوفر الدعاوى على نقله ثم لا يشتهر ولا يرويه إلا واحد, ومنها اشتمال الحديث على إفراط في الثواب العظيم على الفعل الصغير, والمبالغة في الوعيد الشديد على الأمر الحقير: مثل: (من صلّى الضحى كذا وكذا ركعة أعطي ثواب سبعين نبياً).

- حكم رواية الحديث الموضوع: أجمع العلماء على أنه لا تحل روايته لأحد علم حاله إلا مع بيان وصفه, لحديث مسلم (من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين) والجمهور على أن تعمد الكذب على رسول الله ρ كبيرة, وبالغ أبو محمد الجويني (والد إمام الحرمين) بقوله إنّها كفر.

- قال الناظم – رحمه الله -:

وَقَدْ أَتَتْ كَالْجَوْهَرِ سَمَّيْتُهَا مَنْظُوْمَةَ

- **معنى البيتين**: (**وقد أتت**) أي: المنظومة كائنة (**كالجوهر المكنون**) أي: المستور في صدفه لنفاستها (**سميتها منظومة البيقوني**) قيل اسمه عمر بن محمد بن فتوح الدمشقي الشافعي؛ وقوله (**فوق**) عقد (**الثلاثين بأربع أتت أبياتُها**) أي: المنظومة (**ثم**) بعد تمام المقصود (**بخير ختمت**).

تم شرح المنظومة

بحمد الله

كتبه : أبو الحارث محمد بن إبراهيم خرّاج السلفي الجزائري

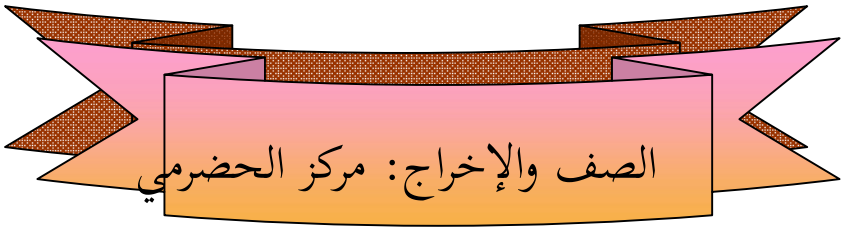

اليمن – صعدة - دمَّاج

تقديم الشيخ المحدث يحيى بن علي الحجوري حفظه الله	1
مقدمات في علم الحديث	2
متن المنظومة البيقونية	4
الصحيح	5
الحسن	12
الضعيف	12
المرفوع والمقطوع	13
المسند	15
المتصل	15
المسلسل	16
العزيز والمشهور	17
المعنعن والمبهم	18
العالي والنازل	20
الموقوف	21
المرسل والغريب	22
المنقطع	23
المعضل والمدلَّس	25
الشاذ والمقلوب	29
الفرد	31
المعلل	32
المضطرب	33

المدرج	34
المدبَّج	36
المتفق والمفترق	37
المؤتلف والمختلف	39
المنكر	39
المتروك	40
الموضوع	40